CC BY

منهج ابن آدم البالكيّ (ت1237هـ) في كتابه: مصباح الخافية في شرح نظم الكافية ومصادره ودواعي تحقيق كتابه مع تحقيق نتفة من باب تنازع العوامل

دنيا محمد طاهر* و صباح حسين محمد **

تأريخ التقديم: 2021/6/17 تأريخ القبول: 2021/6/23

المستخلص:

ترك لنا علماؤنا ذخرًا علميًا كبيرًا في ميادين العلم والمعرفة كافة, وحريّ بنا أَنْ نفخر بهم وبتراثهم, ومن ذلك ما صنّفوه وألّفوه في لغتنا العربية المباركة, الذي كان قسم منه حبيساً بين رفوف المكتبات الخاصة والعامة سنين طويلة, حتى شاء الله – تعالى – وبعث رجالاً أكْفاءً أخرجوا ما استطاعوا من تلك الوحشة إلى أُنْسِ القرّاء – جزاهم الله عنّا خير الجزاء – فعمدتُ إلى أَنْ تكون دراستي معنيّة بإحدى هذه المصنّفات المخطوطة؛ لإخراجها محقّقة مخدومة سهل التناول بين أيدي القرّاء, وبعد بحث وتنقيب بين الفهارس اخترت مخطوطة: ((مصباح الخافية في شرح نظم الكافية)) للشيخ ابن آدم البالكيّ المتوفى سنة ((1237ه)), وبعد قراءتي لها شغفتُ بها؛ لطرافة موضوعها, ومادتها العلمية الوفيرة.

الكلمات المفتاحية: خلاف، أفعال، وضوح.

وصف مخطوطة البالكي ومنهجه ومصادره:

يستدعي علم التحقيق بوصفه فنًا جُمْلة إجراءات علميَّة وفنيَّة ينبغي للمحقق الأَخذ بها، ومراعاتها؛ ليصل إلى مستوى الإخراج الفنيّ المرضي للمحقّق نفسه أَوَّلًا، وللقارئ ثانيًا بوصفه العنصر المتلقي لهذا الفن؛ لذا دأب المحقّقون في

* طالبة دكتوراه/قسم اللغة العربية/جامعة زاخو.

** أُستاذ مساعد/قسم اللغة العربية/جامعة زاخو.

السير على منهج علمي يكشف به المحقق كلّ خبايا المخطوط الذي يحقّقه، ومن هذه المطالب التي ينبغي متابعتها :

- وصف النُسَخة المعتمدة في التحقيق:

ارتكز تحقيق مخطوطة (مصباح الخافية في شرح نظم الكافية) على نسخة يتيمة واحدة، نسخة بخط التعليق المعتاد، تعود تقديرًا للقرن الثالث عشر من الهجرة، عدد اللوحات: (212) لوحة، لكل لوحة وجهان بقياس مطرد: (19×14,5سم) للوحة الواحدة، وهي تعود إلى المكتبة المركزية للأَوقاف في السليمانية/ من مكتبة (الشيخ محمد الخال)، ورقمها: (802/420) .

أَمَّا النسخة فكان خطّها رديء كثير الطمس، لا تظهر فيه كثير من الكلمات، متداخل الكتابة، يضمُّ رموزًا كثيرة، تشكل في كثير من الأَحيان على القارئ وقد ولَّدت لدينا في التحقيق مشكلة حقيقية، إذ المخطوطة من حيث إخراجها الفني ضعيفة جدًا، مع ذلك تضمّ مادة قيمة تستحق التحقيق والتوثيق والعناية.

- منهج التحرير والتحقيق :

بدافع الحرص الحقيقي على تراث لغتنا العربية، وحبًّا لإحياء مواتها؛ سعيت

جادًا إلى إخراج هذا الكتاب إِخراجًا علميًّا يليق بمنزلته العلمية؛ إِذ يحتِّم علينا الواجب العلمي، والأَمانة، التدقيق، والتوثيق قدر المستطاع وفاءً لصاحبه، واعترافًا بجميله، بما قدّمه من عمل جليل إِحياءً لنظم بهذا المستوى وشرح دقيق وظّف له، وليكون المخطوط قريبًا لما أَراده مؤلفه، يخلو من التصحيف والتحريف؛ اتّبعنا المنهج العلمي الآتي:

- أَولًا: المتن:

1- نسختُ النصّ المخطوط نسخًا دقيقًا، بتمعّن، وكثرة متابعة، وأَثبتُ ما كان صوابًا مدعومًا بأدلته، اعتمادًا على النسخة الوحيدة، بعد التدقيق أَساسًا للنسخ والتحرير مع إضافة ما نراه أَكثر ملاءمة أو ناقصًا على وفق سياقاتها.

2- استعملت في المتن مجموعة من الرموز والمصطلحات، وهي على التوالي:

الرمز	دلالتــــــــــــــــــــــــــــــه
چ...چ	لحصر الآيات القرآنية .
((...))	لحصر الأحاديث الشريفة .
((...))	لحصر ما ذكره الشارح من كلمات يدور في مضمونها الشرح، فضلًا عن الأمثلة المخصصة للاستشهاد، وأسماء بعض الكتب.
"..."	للنصوص المنقولة من المصادر .
[...]	لحصر الزيادة التي يقتضيها السياق أو تقسيم مادة الكتاب .
...	المحذوف من النصّ الواحد في الأقوال المنقولة، أو في الشرح .
/رقم/	إثبات أرقام لوحات النسخة الأساسيَّة فقط في النصّ المحقق بمعنى وجه اللوحة
/رقم ب/	إثبات أرقام لوحات النسخة الأساسيَّة فقط في النصّ المحقق بمعنى ظهر اللوحة

- ثانيًا: الهامش:

1- اثبتُ ما اختلفت به النسخ الأساس في المقابلة بالنسخ الأُخر, وأَغفلتُ ذكر بعض التصحيفات، والتحريفات الطفيفة؛ لئلا يثقل الهامش, ونبّهتُ في كل نسخة على مواضع السقط والخطأ، باستعمال الرموز والاختصارات الآتية :

- [...] زيادة يقتضيها السياق, و تقسيم مادة الكتاب .

2- تخريج النصوص المشار إليها تخريجًا علميًّا مناسبًا بحسب المنهج الآتي:

- تخريج الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها بهيئة: (الآية ... من سورة ...)، والالتزام بخطّ المصحف(*) .

(*) اعتمدت برنامج (مصحف المدينة النبويَّة) المخصص للنشر الحاسوبي، الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ونشره .

- تخريج القراءات لدى إيراد المؤلف إيَّاها, مع تسمية كلّ قراءة باسم قارئها, بالإفادة من: معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب .
- تخريج الأحاديث من كتب الحديث المعروفة, مع الحرص على إكمال نصّ الحديث إِنْ ورد مجتزًا .
- تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء المستشهد بشعرهم إِنْ وجدت لهم دواوين, ومن مصادر اللغة العربية, بذكر وزن البيت واسم شاعره, وإكمال البيت بذكر صدره أو عجزه متابعة لما ذُكِر منه في المتن, مع بيان الاختلافات إن وجدت على النحو الآتي:

صدر/ عجز بيت من الـــــــــــ......, لـــ .... في: ديوانه/ , وعجزه/ صدره :

* ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ *

وينظر: .... وكثيرًا ما أفدتُ من: معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية لأميل بديع .

- توثيق ما ورد في الكتاب من الأقوال والآراء والنصوص المنقولة من مصادرها مذكورة أو غير مذكورة, منسوبة إلى أَصحابها بأَسمائهم أو بعنوانات كتبهم, رجوعًا إلى مؤلفاتهم إِنْ وجدت لهم مؤلفات, أو إلى الكتب المختلفة الأُخر وبيان الاختلافات إن وجدت, مستعملًا في ذلك الرموز الآتية:

الرمز	دلالتـــــــــــــــــــــــه
:	الجزء
/	الصفحة
م. ن	المصدر نفسه
(( ))	حصر اللفظة المثبّتة في الهامش من المقابلة
(( ))	لحصر نصوص الحديث ذي الروايات المتعددة
( )	لحصر المصادر التي ترد بعد تعليق وتفصيل
"..."	أقواس التنصيص للنصوص المنقولة من المصادر

- نسبة ما لم ينسبه المصنّف من الآراء والأقوال إلى أصحابها – وهي غير قليلة– التي يوردها بإشارات مختلفة من قبيل (بعضهم) أو(بعض) أو (قيل) أو (الكُمَّل) أو (المحقِّقون) وما شاكل ذلك, من كتب اللغة المختلفة .
- تخريج اللغات الواردة في الكتاب من كتب اللغات المختصة؛ إذ لكل لغة من لغات العرب مصادر توثيق خاصة بها.
- توضيح بعض العبارات المبهمة فيه بطريقة موجزة أو موسّعة بحسب ما يقتضيه المقام .
- تفسير المفردات المبهمة المحتاجة إلى تفسير بالتعويل على كتاب العين للخليل المتوفى سنة (175ه) الصحاح للجوهريّ المتوفى بحدود سنة (400ه) ومعجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس المتوفى سنة (395ه) غالبًا، ولسان العرب لابن منظور المتوفى سنة (711ه) أحيانًا .
- الترجمة لكلّ علم ورد اسمه في الشرح أوَّل مرَّة بإيجاز, ترجمة تضمّنت اسمه كاملًا, مع ذكر شيء من مصنفاته إنْ كانت له مصنفات, وسنة وفاته .
- ذكر مصادر الترجمة وإحالات النصوص والأقوال على ترتيبها بحسب سنين الوفاة.

ثالثًا: منهج المؤلِّـــــــــــــــف في الكتاب :

– المنهج والمصادر :

تعدَّ دراسة المنهج والمصادر من أُسس دراسة الكتاب المحقَّق؛ لذا سنقف على هاتين الجزئيتين، ونقول:

أ . المنهج :

سار ابن آدم على نسق واحد في شرحه، فلم يحد عن طريقة دمـــج الشـــرح بالكلمة المراد بيانها من المنظومة، وكأنَّه يتعامل مع نصٍّ واحد، منذ لك قوله: ((ومِن أَحكامِ الفَاعِلِ أَيضًا أَنَّهُ قد يُحذفُ رافعُهُ كمَا قَالَ الشيخ – رحمَهُ اللهُ– والحذفُ للفعـــلِ الرافعِ للفَاعِلِ وحدَهُ يجوزُ مُطلقًا، أَي: لفظًا ومعنى إِذا جُرِّدَ مِن الباءِ، ومِن الزائـــدتينِ

في الإضافةِ ومعنى لا لفظًا إذا كَانَ بأَحدِهِمَا))[1]، فكما هو بائن لاتجد فصلًا بين قول الناظم وشرح ابن آدم فقد جعله نصًا واحدًا محبوكًا، ليشير تارة بذكر الشيخ – رحمه الله– وأُخرى لايذكر صراحة بل يجعله ضمنًا، كقوله: ((وقولُهُ فتارةٌ في فَاعِلٍ يقعُ جزاءً أَن يتنازعَ، أَي: فيقعُ التنازعُ تارةً في فاعليَّةِ ذلكَ/24ب/الاسمِ المعمولِ الواقعِ بعدَهُمَا؛ فيتَّفقانِ في اقتضاءِ الفاعليَّةِ، نحوُ: (ضربَنِي وأَكرمَنِي زيدٌ)))[2].

– عنايته بالتعليل المنطقيّ:

ساد التعليل المنطقي مؤلفات القرون المتأخرة، وقد كان لابن آدم جانبًا كبيرًا للتعليل المنطقي في شرحه، من ذلك قوله: ((لا يُقالُ: لا يصحُّ الحصرُ في الثلاثةِ بوجودِ قِسْمٍ رابعٍ هَهُنا، وهو أَن يكونَ بحيث يقتضي كُلٌّ منهما فاعليَّةَ اسمٍ ومفعوليَّةِ اسمٍ آخرَ فيتفق

انِ في الاقتضاءِ أَيضًا، نحوُ: (ضَرَبَ واَهانَ زيدٌ عمرًا) لأَنَّا نقول: إنَّ مِن اجتماعِ القسمينِ الأَوَّلين، واجتماعِ القِسمينِ لا يعتبرُ قِسْمًا في التقسيمِ؛ لتقييدِ المُقسَّمِ بالوحدةِ فإنَّ ذلكَ تنازعانِ لا تنازعَ واحدٌ فلا حاجةَ إلى أَن يُقالَ: ليسَ المقصودُ حصرَ التنازعِ في الأَقسامِ الثلاثةِ حتَّى يتَّجهَ أَنَّ التنازعَ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ متفقينِ قسمٌ آخرَ، نحوُ: (ضَرَبَ وأَكرمَ زيدٌ عمرًا)))[3] .

ومن ذلك قوله: ((ومِن ثَمَّةَ بدأَ بهِ فأَضمرَ الحرفانِ اقتضى العَامِلُ الأَوَّلُ الفَاعِلَ أَو نائبهِ فاضمرْ أَنتَ في العَامِلِ الأَوَّلِ، أَي: لَهُ فإنَّ قولَنَا: اضْمِرْ للأَوَّلِ الفَاعِلِ أَو النائبِ أَوْلَى مِن قولِهم: اضْمِرْهُ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الإضمارَ في الشيءِ جعلَهُ مُسْتَتِرًا فيهِ على مَا هو الظاهرُ؛ ولذا صَحَّ قولُهُم: ولا يُضمرُ الفَاعِلُ في المصدرِ، لكنَّ المُرادَ هُنَا إبرازُهُ وجعلُهُ ضميرًا، أَي: اجعلْهُ أَنتَ ضميرًا، سواءً كانَ مُسْتَتِرًا كَمَا في ضميرِ الواحِدِ أَو بارزًا كَمَا في ضميرِ التثنيةِ والجمعِ وفقَ المظهرِ))[4]

---

(1) تنظر الصفحة: 41 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

(2) تنظر الصفحة: 62 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

(3) الصفحة 64 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

(4) تنظر الصفحة: 70 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

- عنايته بتأصيل الجذر اللغوي:

ألقى ابن آدم جلَّ جهده على قضايا التأصيل اللغوي متخذًا من معجم الصحاح للجوهريّ طريقًا له في تفصيل كثير من الألفاظ التي احتاجت لبيان وتفصيل من ذلك قوله: ((تربٌ، أَي: تُرَابٌ، وذُلٌّ لغِي، أَي: لغمُ أَهلُ البَذَا بالقصرِ للوزنِ فإنَّهُ بالمدِّ الفحشُ على مَا في الصحاحِ، وجَنْدَلَ، ومنْهُ قولُهُ: فتَربٌ لأَفواهُ الوشاةِ، وجندلَ لقد أَلبَّ الواشونَ إِلبًا لبينهم))[1]، ومن ذلك قوله: ((خلافًا لابنِ الأَنباريِّ حيثُ جَعَلَ الحَكَمَ في المِثالِ مبتدأً فعندَهُ كونُ الخبرِ فِعْلًا للمبتدأ لايوجبُ تقديمُهُ في الصحاحِ: ((الحَكَمُ بالتحريكِ الحَاكِمُ))))[2].

ومن ذلك قوله: ((رُغا في الصحاحِ: الرغاءُ صوتُ ذواتِ الخُفِّ، وقد رَغَا البعيرُ يرغُو رُغاءً، إِذَا ضجَّ، وفي المثلِ: (كَفَى برغائِهَا مُناديًا)، أَي: إِنَّ رغاءَ بعيرِهِ يقومُ مقامَ ندائِهِ في التعرُّضِ للضيافةِ، والقِرى، وممَّا حرَّنا لكَ ظَهَرَ اندفاعُ مَا قيلَ مِن أَنَّ الخبرَ الظرفُ مصحَّحٌ لشرطِ التقديمِ لا التقديمُ فلا حاجةَ إِلى اعتبارِ حذفِ المُضافِ))[3].

ومنه قوله: ((مِن أَنَّ الظرافةَ لا تتقيَّدُ بالظرفِ، ونحوِهِ؛ وذلكَ لأَنَّ الظرافةَ على مَا في الصحاحِ الكياسةُ، وهي خلافُ الحمق، فلا خلافَ في أَنَّها أَمرٌ مستمرٌ، لا يتقيَّدُ بشيءٍ دونَ شيءٍ، لكن قالَ بعضُ المحقِّقينَ: إِنَّ الظرافةَ بمعنى: (المَلَكَةِ) لا تتقيَّدُ، وأَمَّا الظرافةُ بمعنى: (أَثرِ المَلَكَةِ)، والظرافةُ كالكرمِ وغيرِهِ، كمَا يطلقُ على المَلَكةِ يُطلقُ على الأَثرِ))[4].

- عنايته باللغات والتعليل اللهجيّ والصوتيّ:

لم تقتصر عناية ابن آدم اما ورد ذكره من تفاصيل منهجه بل يتجاوزه إلى العناية باللغات واللهجات والتعليل المتعلّق بهما من ذلك قوله: ((ولم يُذكرِ امتناعُ تقديمِهِ على الاسمِ ومباحثِ الاسمِ، فهو بِهَا أَوْلَى ثُمَّ إِنَّ هذا الحذفَ إِنَّما هو في لغةِ

(1) تنظر الصفحة: 135 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(2) تنظر الصفحة: 159 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(3) تنظر الصفحة: 164 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(4) تنظر الصفحة: 222 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

الحجازيينَ، وأَمَّا في لغةِ بني تميمٍ فمَا لَهُ ثبوتٌ في اللفظِ إِذَا عُلِمَ؛ لأَنَّهم يحذفونَهُ/109ب/ويتركونَهُ وجوبًا فلا يذكرونَهُ أَصلًا؛ لأَنَّهم أَرادوا الخبرَ مقدَّرًا لكنْ؛ لظهورِ القرينةِ التي استغنَت عَن ذكرِهِ تركوهُ وجوبًا مستمرًا))[1].

ومن ذلك قوله: ((والدخولَ على المبتدأ والخبر، ولهذا الشبهِ/110ب/ يعملانِ عملَ ليسَ في لغةِ أَهلِ الحجازِ لكنَّ مشابهةَ (مَا) أَكثرَ؛ لأَنَّهُ كـ(ليسَ) لنفيِ الحَالِ بخلافِ (لا) فإِنَّهُ لنفيِ الاستقبالِ، ومِن ثمَّةَ كانَ عملُ (مَا) أَكثرُ مِن عملِ (لا)، وأَمَّا بنو تميمٍ فلا يعملونَهَا بلْ اسمُهَا وخبرُهَا في لغتِهم مرتفعانِ بِمَا ارتفاعَا بِهِ قبلُ؛ لعدمِ اختصاصِهِمَا بإِحدى القبيلتينِ مِن الاسمِ، والفعلِ، فلا يكونُ لهُمَا كمالُ ارتباطٍ حتَّى يكونُ لهُمَا العملُ في شيءٍ منها لكنَّ للحجازيينَ أَن يقولوا: كمالُ مشابهتِهِمَا ليسَ يستدعي أَخذَ حكمِهِ الَّذي هو العملُ؛ ليكونَ علامةً على التأثيرِ في المعنى كَمَا في (ليس)، فالإِعمالُ أَرجحُ مِن الإِهمالِ))[2].

- عنايته بالقراءات القرآنيَّة والاستشهاد بها:

عالج ابن آدم بعض القراءات القرآنية وهو جانب من منهج التأليف الذي اتَّبعه في شرحه، كقوله: ((وقَالَ الكوفيُّونَ ومتأخرو البصريِّينَ: بلْ تعيُّنٌ أَوَّلويةٌ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ؛ لجوازِ قيامِ غيرِ المفعولِ بِهِ مقامَ الفَاعِلِ مَعَ وجودِهِ بلا شرطٍ تقدَّمَ النائبُ عليهِ عندَ الكوفيِّينَ، وبشرطٍ عندَ الأَخفشِ على مَا ذكرَهُ ابنُ هشامٍ، واحتجُّوا على ذلكَ بالورودِ في القراءةِ الشاذَّةِ، نحوُ:﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾))[3].

من ذلك قوله: ((ورُدَّ ذلكَ بورودِهِ في القرآنِ قَالَ اللهُ تعالى:﴿ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾، بالرفعِ في قراءةِ ابنِ عَامِرٍ، أَي: وعدَهُ اللهُ، وقَالَ تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾، أَي: إِنَّ ذلكَ منْهُ واجيبَ عَن الثاني باحتمالِ أَن

(1) تنظر الصفحة: 223 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(2) تنظر الصفحة: 225 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(3) تنظر الصفحة: 110 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

يكونَ ذلكَ إشارةً إلى صبرِهِ وغفرانِهِ فلا حذفَ، وأمَّا غيرُهم فلم يجوِّزوهُ أيضًا في المرفوعِ؛ لكونِهِ عمدةً، ولا في المنصوبِ بحرفٍ، نحوُ: (زيدٌ أَنَّهُ قائمٌ)، ولا في المجرورِ بإضافةِ غيرِ الصفةِ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبَ غلامَهُ) فجوَّزُوهُ في المجرورِ بإضافةِ الصفةِ، نحوُ: (زيد أَنا ضَارِبٌ)، أَي: ضاربَهُ، والمنصوبُ بفعلٍ أَو شبهِهِ بواسطةِ أَو بدونِهَا))[1].

- عنايته بالقضايا الخلافيَّة وترجيح الآراء :

يعدّ الخلاف النحويّ رافدًا من روافد زيادة المعلوماتية في علم النحو بشكل كبير، وكان للخلاف في منهج ابن آدم حضور، وقد يرجِّح بعض هذه الخلافات أو ينتقدها، من ذلك قوله: ((ومنْهُم مِن ذهبَ إلى المثاني؛ تحاشيًا عَن اجتماعِ المؤثِّرين على أَثر واحدٍ تحقيقًا، وهو اختيارُ الكسائيِّ، لا مكان فهمِ الفَاعِلِ، ولو بمعونةِ القرائن فهو أَقلُّ محذور، وبالجملةِ لا يجوزُ حذفُهُ وحدَهُ في غير بابِهِ أَصلًا خلافًا للكسائيِّ حيثُ جوَّزَهُ في غيرِ بابِهِ))[2]، وقوله: ((خِلافًا للفارسِيِّ والجُرجانيِّ؛ إذ الطالبُ الأَوَّلُ والثاني تأكيدٌ لا عاملٌ؛ ولهذا لم يَقلْ أَتاكَ أَتوكَ أَو أَتوكَ أَتاكَ، وأَصلُ التنازعِ الخصومةُ، والمُرادُ مِنها كونِ المعمولِ بحيثُ يتوجَّهُ إليهِ عَامِلانِ فأَكثرَ ويَصحُّ أَن يكونَ مَعَ وقوعِهِ في ذلكَ الموضعِ الَّذي هو فيهِ معمولًا لكُلِّ واحدٍ منهُما على سبيلِ البدلِ قبلَ اعتبارِ قَطْعِ التنازعِ))[3].

ومن ذلك قوله: ((أَنَّ لا تنازعَ بينَ التأكيدِ والمُؤكِّدِ خلافًا للفارسيِّ والجرجاني، ومِنْ حِجَجِهِ أَيضًا كونُ الأَصلِ في المعمولِ أَن يلي عاملَهُ وكونُ إعمالِ الثاني فيهِ تخليصٌ مِن كثرةِ الضمائرِ كَمَا في مسألةِ كَمَا صلَّيتَ، ولكنْ مَعَ هذا قَالَ أَهلُ الكوفةِ: بل العَامِلُ الَّذي سبقَ أَوَّلِهِ وأَحقُّ بالإعمال من الثاني، وأَجازوا أَيضًا إعمالَ العَامِلِ الثاني فاختاروا انعكس، وذلكَ ليسَ طلبُهُ وخلوهُ عَن الإضمار قبلَ الذكرِ وحذفُ

(1) تنظر الصفحة: 145 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

(2) تنظر الصفحة: 53 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

(3) تنظر الصفحة: 60 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

الفَاعِلِ، ومَنْ إلزامِ حذفِ المفعولِ أَو التكرارِ فالطريقانِ يتعارضانِ مِن حيثُ القياسُ والترجيحُ للأَوَّلِ، وبحسبِ الاستعمالِ فهو أَحقُّ بالاختيارِ وبالتقديمِ بالاعتبارِ))[1] .

عنايته بالأَدلَّة الأُصوليَّة :

أَوْلَى ابن آدم عناية منقطعة النظير بالأَدلَّة الأُصوليَّة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، فأمَّا اهتمامه بالسماع فأخذ اتّجاهات مختلفة منها: النقل عمّن نقل عن الأعراب : شعرًا ونثرًا ، فضلًا عن الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي، كما هو مبيّن في الفهارس العامَّة[2]، وما بيّناه في الدراسة، كما نقل عمَّن نقل عن العرب الأَقحاح مثل نقولاته عن سيبويه في كتابه كقوله: ((قَالَ ابنُ الناظِمِ: ومَا منعَهُ الكوفيونَ ثابتٌ عَن العَرَبِ فلا يلتفتُ إِلى منعهم حيثُ حَكَى سيبويهِ: ((ضربوني وضربتُ قومَكَ))))[3]،

وأمَّا القياس وهو الأَكثر في الأَدلَّة الأُصوليّة عند ابن آدم، ومن أَمثلته في شرحه، قوله: ((وهو بالحقيقةِ صفةُ العَامِلِ؛ لكنَّهُ يحصلُ للمعمولِ أَيضًا بالقياسِ إِلى العَامِلِ صفةٌ أُخرى، أَي: كونُ المعمولِ متنازعًا فيهِ، والمقصودُ بالبيانِ في البابِ حالُ المُتنازعِ فيهِ؛ لأَنَّ المختلفَ حقيقةٌ بتنازعُ العواملِ))[4].

وأَمَّا الإِجماع فقد انصبَّت عناية ابن آدم على إِجماع المدرستَيْن: البصريَّة (الجُمهور)، والكُوفيَّة، من ذلك قوله: ((وأَمَّا الجُمهورُ فلم يستصوبون، ومِنْ ثُمَّ شَاعَ أَنَّهم على المنعِ مُطلقًا في السعةِ، ومَا جاءَ فهو ضرورةٌ شعريَّةٌ/14ب/ وإِليه ذَهَبَ الشيخُ ابنُ الحاجبِ، وبعدُ بقى ههنا كلامٌ قَد بسطناهُ في شرحِ المِشكاةِ))[5]، ومنه قوله: ((وإِن كَانَ مخالفًا لغرضِ الأَصلِ عَرَفْتُ مِن أَنَّ الشيخَ على رأي الجُمهورِ في

(1) تنظر الصفحة: 66- 67 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(2) تنظر الصفحة: 259 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل .
(3) تنظر الصفحة: 68 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(4) تنظر الصفحة: 58 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(5) تنظر الصفحة: 36 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

ذلكَ لِمَا عَرَفْتَ أَيضًا لِمَ لا يقولونَ: بامتناعِ صورةِ الخلافِ، ومِنْ ثَمَّةَ لم يتحاشَ الفوائدَ الضيائيَّةَ عَن الشرطِ المذكورِ، وإن كَانَ مخالفًا لرأي الشيخِ))[1].

وأمَّا استصحاب الحال فقد ورد عند ابن آدم في مواطن كثيرة، من ذلك قوله: ((كمَا في المفعولِ فإنَّهُ لا يكونُ في الفِعْلِ كمَا تقولُ: أَي: مثلُ قولِكَ سيِّدُ الأَكوانِ، أَي: الكائناتُ والموجوداتُ لقائلٍ، أَي: لأَجلِ جوابِ سؤالٍ محقَّقٍ وَقَعَ مِن سائلٍ قَد قالَ: مَن جاء وأَتى إِلى الناسِ بالقرآنِ العظيمِ والكلامِ المجيدِ سائلًا عمَّن يقومُ بالمجيء والإتيانِ بِهِ، أَي: جاءَ بهِ سيِّدُ الأَكوانِ، ومثلُ زَيْدٍ في جوابِ مَن قَامَ، أَي: (قَامَ زَيْدٌ) فحُذِفَ الفِعْلُ إِيجازًا واختصارًا لدلالة قولِ السائلِ عليْهِ، والأَصلُ هو الإِظهار فيجوزُ أَن تقولَ في جوابِهِ: (زَيْدٌ) بحذفِ (قَامَ)))[2].

وفضلًا عمَّا ذكرناه من منهج علميّ شرع ابن آدم في شرحه، بأُسلوب تعليليّ منطقيّ، متَّبعًا منهجًا شبه موحَّد، نوضَّحه في الملاحظات الآتية:

1- يبدأ ابن آدم بشرح المتن دمجًا مع الكلمة المراد شرحها من النظم[3] .
2- يعقب ابن آدم كثيرًا على مايقع من اختصار وتكثيف في العبارة الواردة في النظم[4] .
3- لايكاد يلحظ قارئ الكتاب فصلًا بين النظم والشرح، فقد استطاع ابن آدم التوليف بينهما بطريقة تدل عل قدرته على صياغة العبارة بأُسلوب المتن، فكأنَّهما واحد[5].

(1) تنظر الصفحة: 38 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(2) تنظر الصفحة: 42 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(3) ينظر: الصفحات 35، 40، 51، 56، 70، 72، 150، 155، 220، 225، 226، 236 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل .
(4) ينظر: الصفحات 44، 50، 58، 60، 120، 158، 175 ، 188، 199، 248 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل .
(5) ينظر: الصفحات 7، 11، 15، 25، 30، 55، 76، 134، 172 ، 222، 228 من التحقيق التحقيق في الأُطروحة الأَصل .

4- لايتّبع ابن آدم طرائق المعلمين، كما اعتدنا عند علماء القرون المتأخرة، فمهمته تعليل كل صغيرة وكبيرة في المتن والشرح؛ لذا وسم شرحه بالتكثيف في العبارة، وصعوبتها في بعض المواضع[1] .

5- يعوّل ابن آدم كثيرًا على الأمثلة ويقلل من ذكره للشواهد؛ معتمدًا بذلك على ، الإجماع، والقياس، واستصحاب الحال[2]، وفي أدناه جدول بالأرقام لعدد الشواهد التي وردت في كتابه, وهي:

الآيات القرآنية	
القراءات القرآنية	
الأَحاديث الشريفة	
الأَشعار والأَرجاز والأَقوال	
مجموع الشواهد	

ب . المصادر :

من سَنن العلم والمتعلِّمين السماع من أفواه العلماء، أو النقل عنهم أو عن غيرهم، مباشرة أو بالتصرّف، لجمع العلم، وانتقاء المعلومة، ومن ثم تدوينها؛ لذا دأب المؤلفون قديمًا في مؤلفاتهم تضمين المعلومة بذكر مؤلفها تارة، أو الاكتفاء بالمعلومة دون مؤلفها تارة أُخرى، وقد استقى الشيخ ابن آدم مادة شرحه من مصادر عديدة، وحرص في كل أَبواب كتابه ألَّا يذكر الكتب مقترنة بأسماء مؤلفيها، فإذا ذكر الكتاب استغنى عن ذكر مؤلِّفه وكذا العكس، بل كان الأَكثر ألَّا يذكرهما معًا، مثال ذكر الكتاب دون صاحبه قوله: ((من ثمةَ أَتى أَنَّ المُؤخَّرَ لفظًا مُقدَّمٌ رتبةً كانَ جائزًا قولُهم، أَي: نحوُ قولِهم ممَّا اشتملَ على ضميرٍ في جانبِ الخبرِ، عائدٌ إِلى/57ب/المبتدأ المُؤخَّرِ لفظًا؛ لتقدُّمِهِ مرتبةً في ذكْرِ بالإِضافةِ إِلى مولاهم في الصِّحَاح: المَوْلَى: المُعَتَّقُ، والمقتدى، وابنُ العَمِّ، والنَاصِرُ، والجارُ، وكُلُّ مِن وُلِيَ أَمرٌ

(1) ينظر: الصفحات 6، 16، 32، 88، 102، 217، 219 ، 233، 243 ، 246 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل .

(2) ينظر: الصفحات 11، 30، 32، 88، 128 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل .

واحدٌ، فهو وَلِيْهُ))[1]، ومثله قوله: ((وإن كَانَ مخالفًا لغرضِ الأَصلِ عَرَفْتُ مِن أَنَّ الشيخَ على رأي الجُمهورِ في ذلكَ لِمَا عَرَفْتَ أَيضًا لِمَ لا يقولونَ: بامتناعِ صورةِ الخلافِ، ومِنْ ثَمَّة لم يتحاشَ الفوائدَ الضيائيَّةَ عَن الشرطِ المذكور))[2] .

وقد أرجعت في عملي التحقيقي كل هذه النصوص المقتبسة إلى أصحابها – ولا ضير في ذلك وهو سَنن العلماء – مستعملًا مدلولات وإشارات معبِّرة عن النقل عنهم، يقول مثلًا: (وعند البعض، قال بعضهم, عند كثيرين، قـــــــــال البعض, وبعضهم, وقال غيره، قال بعض المحقّقين، قال بعـــــــــض الشرَّاح، وقيل)، من ذلك قوله: ((فقولُهُ: معًا احترازٌ عَن حَذْفِ الفَاعِلِ وحدَهُ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ على الصحيحِ، وقولُ بعضِهم: فإنَّهُ لا يجوزُ في غيرِ بابِ التنازعِ اتفاقًا))[3]، ومن ذلك قوله: ((عندَ كثيرينَ غيرُ صحيحٍ حيثُ جوَّزَ الكِسائيُّ حذفَهُ في غيرِ بابِ التنازُعِ أَيضًا، فدعوى الاتفاق غيرُ صحيحٍ كدعوى اتفاق الجوازِ في بابِهِ على ما قيلَ –كَمَا عَرَفْتَ– ثُمَّ حذفهما معًا، كقولكَ: نَعَمُ، في جوابِ مَن قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ أي: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ، فحَذَفَ الجملةَ الفعليَّةَ، وأُقيمَ نَعَمْ مقامَها، وهذا الحذفُ جائزٌ بقرينةِ السؤالِ لا واجبٌ لعدمِ قيامِ مَا يؤدَّى مؤدَّاهَ))[4]، ومنه قوله : ((وإن كَانَ مِن الجائزُ مَعَ ظهورِ وجهِ تخصيصِهِ؛ بالذكرِ مِن قلَّةِ مؤنةِ بيانُهُ لكفايةِ القرينةِ دونَ قيامِ مَا يؤدَّى مَقامَهُ، فمَا قيلَ، وقَدْ يُحذَفُان وجوبًا كما في المنادى والإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ، والتحذيرِ، والحالِ المُوكَّدةِ، وليسَ لَكَ أَن تقولَ: نَبَّهَ على الحذفِ الجائزِ، وتركَ الواجبَ؛ لأَنَّهُ سيفصلُهُ في محالِهِ؛ لأَنَّا نقول: سيفصلُ مقاماتِ الحذفِ الجائزِ أَيضًا ليس بشيءٍ؛ لأَنَّهُ إنَّمَا يَردُ ذلكَ لو لم يكن المُرادُ بيانُ المُطلق فتأمَّلْ مُنْصِفًا))[5], ومن ذلك قوله: ((ومِن ثَمَّةَ اضطربتْ أَقوالُ الشُّرَّاحِ على مَا بينتُهُ في الإيضاحِ لكن دأبَ عظامُ الأَئمةِ التسامحَ

(1) تنظر الصفحة: 35 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(2) تنظر الصفحة: 38 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(3) تنظر الصفحة: 53 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(4) تنظر الصفحة: 54 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.
(5) تنظر الصفحة: 57 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

في العباراتِ على نهجِ المتشابهاتِ امتحانًا للطالبينَ الراسخينَ في ردِّها إلى المُحكماتِ ثُمَّ مِن المفاعيلِ مَا يجوزُ وقوعُهُ موقعَ الفَاعِلِ))[1] .

رابعًا: دواعي التحقيق:

يُقسِّم الدارسون العصور السياسية أَقسامًا عديدة؛ تبعًا لمعطيات الحكم السائد لكل عصر، وقد جرَّ هذا التقسيم السياسي إلى تقسيم الأَدب وعلوم الآلة، وبقية العلوم الأُخر على غرار التقسيم السياسي، وتكون جلّ الغاية من هذا التقسيم تيسير طرائق البحث العلمي، وحصر الدراسات في عصور محددة، فيكون حينئذٍ لكلِّ عصر سماته، وخصائصه التي تميّزه من غيره، فضلًا عن متابعة أَحداثها تبعًا لتغيِّر ظروفها بتغيُّر أَنظمة الحكم ... ونظر بعضهم إلى العصر الذي أَعقب سقوط بغداد سنة (656ه) أنَّه عصر الظُلمة؛ لخلوه من الإبداع، والنتاج العلمي ...! وهذا خلاف الواقع المعهود، فما ولده هذا العصر كان بحق قامات علمية، ونتاجات فكرية، يشهد لها القاصي قبل الداني، وعلى الرغم من الضعف الذي دبَّ في أَوصال الدويلات الناشئة من انقسامات الواقع السياسي السيء آنذاك قابلَتْه حركةٌ علمية مبرَّزة، وشواهد هذا الأمر واضحة جليّة كثيرة؛ فقد شهد ظهورَ مجموعةٍ كبيرة من العلماء شغلت أَعمالهم جانبًا واسعًا من إرث مكتبتنا العربية، وصُنِّفت مؤلفاتهم أنَّها أُمَّهات في كلِّ فنّ، وما فهارس العلماء وتراجمهم إلَّا دليلٌ على النتاج الثرِّ لعلماء العربية الأَجلّاء .

أَمَّا العصر الذي عاش فيه ابن آدم البالكيّ فكان عصرًا مستقرًا نسبيًّا على الرغم من الانقسام والتشرذم الذي دبَّ في أَوصال حوض الشرق الأَوسط عمومًا، إذ كانت الدولة العثمانية حينها في ذروة مجدها، وعظمتها، ووفَّر هذا الجو ظهور علماء أَشادت لهم سوح الكتابة والتأليف، ولاسيّما بلدته جومان فضلًا عن مناطق كردستان الأُخرى التي عاش فيها وكرّس علمه في الكتابة في أَجوائها.

ويحتِّم الواجب العلمي، والفنِّي، والأَخلاقي على المحقِّقين أَولًا، والمؤسسات العلمية ثانيًا إحياء تراث العربية، بكلِّ صنوفه، وعلومه، وليس من

(1) تنظر الصفحة: 92 من التحقيق في الأُطروحة الأَصل.

الصواب ترك عصر من العصور العلمية دون متابعة وبحث ودراسة، وإن كان متأخِّرًا فهو نتاج علميّ، وإرث لا ينبغي التفريط به، مع قناعتي المطلقة أَنَّ ثمة تفاوتًا بين تلك النتاجات العلمية، فيرتقي أَحدها على الآخر بحسب جملة معايير ذكرها الدارسون في مجال التحقيق، ليس المحل محل ذكرها وبيانها، وقِدَم النتاج لايكون على الدوام مدعاة لجودته، ولا المتأخِّر دليلًا على رتابته، فهذا معيار لا يحكمه الإطلاق البتة... كما توفِّر دراسة العصور جميعها على التوازي معرفة حركة التأليف فيها، ونتاجاتها، وصبغتها العامَّة، وطبيعتها سواءً ميلها نحو نزعة إلى التقليد أو ارتقاء نحو التجديد، وارتباطها بسابقها وتأثيرها في لاحقها، وتأثّرها بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يمنح معرفة قيمة عطائها العلمي بكمَّه ونوعِه، وحينئذٍ نكون في صورة مكتملة للعصر بوصف دقيق مبني على بحثٍ واستقراءٍ واسعٍ؛ فيكون بمتناول يد القارئ بصورته الحقيقية التي تليق به، وسجلًا تاريخيًّا للحقائق بلا رتوش أَو زيغ، بل وأكثر من ذلك، فهو يوفِّر قراءة لطبيعة الألفاظ المتداولة، والاصطلاحات العلمية المستعملة، فضلًا عن رفده المعجم التاريخي بتطور الألفاظ، وطريقة استعمالها، وتلفظها، وكتابتها، وما طرأ على الفنون من تغيير، ويكون بحق مرآة صادقة للعصر، وصورة ناطقة عنه بكل وضوح وشفافيَّة دون مغالاة أَو نقص .

ولا يخلو مخطوط علمي من فائدة علمية، وإن كان متأخِّرًا، ولا ينبغي قدح صاحبه، ونعته بنعوت السهو وغياب الفائدة العلميَّة، فليست جودة العلم بالكثرة، ولا القِدَم معيارًا للأفضليَّة ... وأَي مؤلِّف وإن لم يفعل شيئًا قط – من وجهة نظر القائلين – فحسبه أَنْ جمع لنا من ثيبات المؤلفات مؤلفًا بكرًا، وهذا بحد ذاته إبداع، فقد أَوجد من مجموعة كُتِب كتابًا، وتحقيقنا ودراستنا كتاب (مصباح الخافية في شرح نظم الكافيَّة) يُعدُّ إضافة جديدة للمكتبة النحويَّة، وقيمة علمية تُضاف إلى هذا الفن، فضلًا عن أَنَّه تحقيق ودراسة مكملًا لجزء من أَجزاء المخطوطة الكبيرة التي حقَّقها الطالب (رشيد أَحمد رشيد)، بأُسلوب علميٍّ متميِّز، وكان لتحقيقه ودراسته دواعٍ، ومقاصد، وفوائد كثيرة تقع في مسائل عديدة وفي اتجاهات متعددة ندرجها بما هو آتٍ :

- مضمون الشرح ومادته :

1- قدَّم التحقيق شرحًا لنظم علميٍّ ذي مضمون كبير، ضمَّ في ثناياه كثيرًا من الآراء النحويَّة ونقولات علماء النحو، فضلًا عن التحليل النحويّ الذي أبدع في نسجه ابن آدم البالكيّ .

2- يعدّ هذا التحقيق العلمي والدراسة القائمة عليه – بحسب استقرائنا- التحقيق الأوّل لهذا النظم، فلم يحظ هذا النظم التحقيق اللائق الذي يستحقه، ماعدا ما قدَّمه الدكتور (رشيد أَحمد رشيد العماديّ) وهنا تكمن أَهميَّة هذا التحقيق .

3- حاز البُعد النحويّ في الشرح جانبًا كبيرًا، وهو ما يجعله جاذبًا للطلبة، والدارسين، إذ تعليله للمسائل النحويَّة، وأُسلوبه يلبِّي شغف الباحثين عن علل تلك المسائل الشائكة المُعقَّدة .

4- ضمَّ الشرح مصطلحات علمية كثيرة، أَعطت أَنموذجًا فريدًا عن طبيعة الحياة العلمية الزمانية والمكانية السائدة في عصره، وأَكَّدت من جانب آخر ثقافة المؤلِّف العلميَّة الموسوعيَّة، الذي لم يكتفِ باستعمال المصطلحات النحويَّة فحسب بل استعمل مصطلحات الصرف، والأُصول، والفقه، والعقيدة، والتفسير .

5- تميَّز الشرح بالمنهجية العالية متناسقًا والمتن العلميِّ؛ فقد شرح كلَّ جزئيَّة علميَّة وردت، ولم تشرد منه قاعدة، أو مصطلح، أو فائدة .

6- عقَّب ابن آدم البالكيّ على كل اختصار وارد في النظم، معللًا كلَّ اختصار بأُسلوب العالم المتأدِّب؛ تسويغًا للناظم في نظمه، ودفعًا للسهو والنسيان اللذين قد يُنسبان إليه؛ وهذا ينمّ عن الخُلق الرفيع الذي تحلّى به، وهو خلق العلماء .

7- دلَّنا الشرح على مذاهب عصر المؤلِّف الفقهيَّة والعقديَّة، بما ضمَّنه في شرحه وتعليقاته على المتن، فقدَّم لنا صورة ناضجة عن طبيعة العصر، وتوجهاته الدينيَّة، فلكل عصر طابعه الذي يميّزه، وبه تتأثّر كل الآداب والفنون.

8- بيَّن الشرح شغف الدارسين للغة في العصر الذي عاش فيه المؤلِّف، وحبّهم المفرط للمعاجم؛ إذ لا يخلو مؤلَّف علميّ من التأصيل اللغوي اعتمادًا على الإرث

المعجمي للغة العربية، فكثرة الوقوع في الأخطاء اللغوية كانت شائعة في عصر المؤلّف؛ لذا كان للمادة المعجميّة حضور كبير في كتابه للسبب الذي ذكرناه .

9- وظَّف المؤلّف المكتبة العربية بكل صنوفها في خدمة شرحه للمتن، وبيان كل مفاصل الفن، فقد قدّم لوحة من المادة المعجمية، واللغوية، والمصطلحات، والشواهد والأمثلة، بطريقة منطقيّة علمية فذّة، وهذا ما انماز به من غيره من الدارسين لفن الصرف.

10- جعل ابن آدم البالكيّ المصادر النحويَّة بدءاً بكتاب سيبويه حتى آخر كتاب في عصره نصب عينيه في شرحه متن المقصود؛ لذا سار بخطى واثقة، ولم يكن يميل إلى مدرسة بعينها، فكان جلّ اهتمامه المادة العلميّة، فيعمد إلى عرض الآراء ثم يعلّق ويرجّح أحد الرأيين دون أن يخطّئ الآخر .

- شكل الشرح وإخراجه :

لمَّا كان التحقيق فنًا من فنون الجمال، وضربًا من ضروب الذوق والتعبير؛ قدَّم لنا الشرح شكلًا وإخراجًا جملة فوائد مثَّلت عصر تأليفه، وجسَّدت طبيعة الفنون السائدة في عصره، بدءاً بنوع القلم المستعمل في الكتابة مرورًا بالمداد وأنواعه، فضلًا عن نوع القوالب المستعملة، وما تفضي إليه التعديلات والتعليقات المُضافة التي تُرافق الشرح؛ لذا قيس العصر الحادي عشر بالثاني عشر، وهي بلا شكٍّ إحدى دعائم دواعي التحقيق المرتبطة في هذا الفن بالكُليَّة، وفيه :

1- بناءً على النُسخة المعتمدة في التحقيق وبعد رصدها بعناية تبيَّن اعتماد النُسَّاخ في عصر المؤلِّف وبعده زمانًا ومكانًا في كتابتهم على خط النَسْخ المشهور شكلًا وقالبًا، وهو دليل على انتشار هذا النوع من الخط في عصره؛ لكن يؤخذ على نوع الخط ركاكته في وسوء تنسيقه .

2- اعتمد الناسخ على إملاء كتابي عكس بصورة جليَّة مذهب عصر المؤلِّف القرن الثاني عشر الزماني والمكاني في الإملاء، ورسْم الحرف، إذ للإملاء مذاهب متعدِّدة، ومشارب مختلفة .

3- يعكس القالب المستعمل في النسخ بصورة جليَّة جمالية ذلك العصر، وأُسلوبه الفنِّي، فضلًا عن قوالب الكتابة التي تحيط بالشرح الذي يعكس لون الفنون، وطبيعتها، وأَشكالها .

4- الاعتماد على نوع من الورق الجيِّد غير المتآكل، المحافظ على رونق مداده بعد هذه القرون من كتابته، دليل على رفعة فن الكتابة في ذلك العصر، ودربة القائمين على استعماله .

5- وجود التعليقات المرافقة لنسخة الشرح مكتوبة بشكل مائل، يدونها الناسخ دليل على حرفيتهم، وعلمهم الدقيق في فنون ما ينسخون، وهذا يعكس طبيعة انتشار العلم وتعلِّمه بين الناس في ذلك العصر .

 مصادر الشرح الشرح ومراجعه :

كانت المصادر التي أفاد منها المؤلِّف في كتابه ثرَّة وعالية القيمة، جمعت بين مؤلفات المتقدِّمين ومذاهبهم، ومؤلفات المتأخرين ومداخلاتهم، وما طرأ من تغيير على الآراء والردود، والخلافات، والمصطلحات، وكان الشرح بحق لوحة ضمَّت فنون علميَّة عديدة، فقد مازج المؤلِّف بين النحو والصرف والبلاغة، ولوَّنه بلغة المعجم، وزيَّنه بالتعليل، وبيَّنه بتفسير كثير من ألفاظه العويصة، وفي هذا المجال يمكن حصر دواع التحقيق بما يخصّ مصادر الكتاب، وأَهميتها بالنقاط الآتية :

1- لفت الشرح نظرنا إلى مصادر ضمَّت مادة علمية رصينة، ويمكن تقسيمها ثلاثة أَقسام: قسم مخطوط غير محقق، وقسم مطبوع بالآلة الطابعة رديئة غير محقّق، وقسم محقق تحقيقًا غير علميّ، فينبغي حينئذٍ إِعادة النظر في كلِّ قسم، ومعالجة الهنات الواردة فيه .

2- قدَّم لنا الشرح نقولات علمية من كتب مفقودة لم تصلنا، إذ أورد نصوصًا على الرغم من كثرة التفتيش لم أقف عليها، ويكون بذلك قد جمع لنا نصوصًا من كتب مفقودة.

3- وازن الشرح في مصادره بين المذاهب العلمية من جهة، وبين آراء العلماء على اختلاف العصور من جهة أُخرى، إذ نقل لنا آراء سيبويه (ت180ه)، ويونس بن حبيب (ت182ه)، والأخفش (ت215ه)، والمبرِّد (ت285ه)، وابن جنِّي (ت392ه)، والزمخشري (ت538ه)، وابن الحاجب (ت646ه)، وهو بذلك لم يترك عصرًا ولا مذهبًا إلَّا وأورد منه رأيًا، أو مسألة، أو خلافًا .

خامسًا: مصورات من المخطوط:

اللوحة الأولى من النسخة

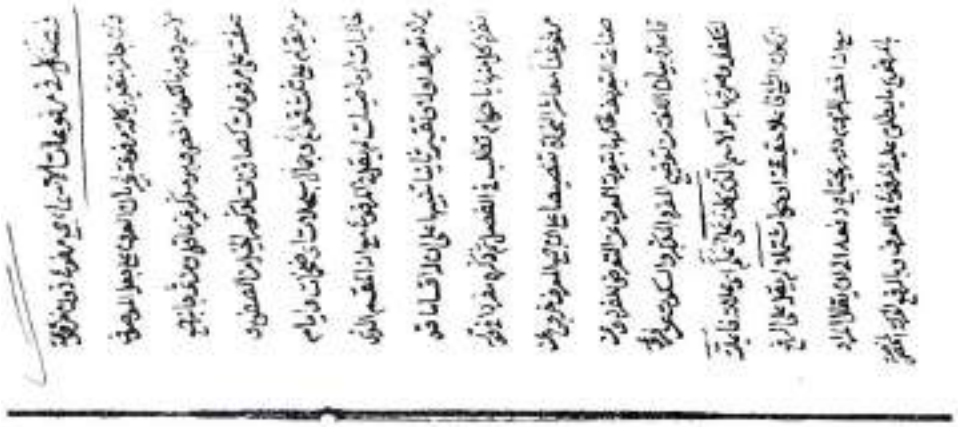

الصفحة الأخيرة من النسخة

تحقيق نتفقة من باب تنازع العوامل[1]

أعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اشتهرَ بينَ النحاةِ بابٌ يُسمَّى بابُ التنازعِ، وبابُ الإعمالِ أَيضًا، وهو صفةٌ ثابتةٌ لعاملينَ فأَكثرَ بالنسبةِ إلى المعمولِ[2]، وهو بالحقيقةِ صفةُ العَامِلِ؛ لكنَّهُ يحصلُ للمعمولِ أَيضًا بالقياسِ إلى العَامِلِ صفةٌ أُخرى، أَي: كونُ المعمولِ متنازعًا فيهِ، والمقصودُ بالبيانِ في البابِ حالُ المُتنازعِ فيهِ؛ لأَنَّ المختلفَ حقيقةٌ بتنازعُ العواملِ[3]، ومِنْ ثُمَّ ذكروهُ بيَّنَ أَبوابِ المعمولِ دونَ/22ب/العَامِلِ نَعَمْ إِنَّهُ غيرُ مخصوصٍ به دونَ معمولٍ، ومِنْ ثَمَّةَ كَانَ محلُّهُ ذكرُهُ بعدَ محالِ المعمولاتِ؛ لكنَّهُم ذكروهُ في بحثِ الفَاعِلِ؛ لشرفِهِ على غيرِهِ مِن باقي المعمولاتِ، فمنهم مَن ذَكَرَهُ بذيلِ تقسيمِ الفَاعِلِ إِلى المَظهرِ والمُضمرِ بناءً على أَنَّ الفَاعِلَ قد يُضمرُ، أَي: يُجعلُ ضميرًا بسببِ التنازعِ كصاحبِ المُفَصَّلِ[4]، ومنهم مَنْ ذكرَهُ مؤخَّرًا عَن جميعِ أَحكامِهِ مُقدِّمًا على نائبِهِ بناءً على خروجِ النائبِ عَنْ الفَاعِلِ، وإِشعارًا بالاستقلالِ البابِ كَمَا فعلَهُ الشيخُ ابنُ الحاجبُ[5]، ومنهم مَن أَخَّرَهُ عنهُمَا كراهيةَ الفصلِ بينَ الشيءِ ونائبِهِ

---

(1) [...] تقسم اقتضاه تقسم مادة الكتاب .

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: 71/1، وشرح الكافية الشافية: 641/2، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 141/1.

(3) فصَّل ابن هشام الأَنصاريّ في شرح شذور الذهب: 539/1 قوله:" والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر وأن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره والثاني ألا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع في نحو زيدا ضربت وأكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما".

(4) جاء في المفصَّل للزمخشري/40 :" وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر. يقال من فعل؟ فتقول زيد، بإضمار فعل ".

(5) ورد في أمالي ابن الحاجب:497/2 قوله:" وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما". فقوله: ظاهراً، احتراز من مثل قولهم. جاءني وضربته، فإن كل واحد من الفعلين أخذ معموله، وشرط هذا الباب أن يكون الفعلان يصح عمل كل واحد منهما في ذلك المعمول، مثل: ضربني وأكرمني زيد، أو ضربت وأكرمت زيداً، أو بالعكس".

بِمَا لا يخصُّ أَحدُهما كالشيخِ ابنِ مَالكٍ[1]، ونحنُ أَخَّرنَا في المشكاة[2]، عنهما باب التنازع معنويًا بالتتمة إشعارًا بعدم اختصاصِهِ بهما، ولم يقلْ تنازعِ الفعلينِ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بالفعلِ، ولم يَقُلْ تنازعُ العاملَيْنِ إشعارًا بسماعِ تنازعِ أَكثرَ منهما لكن لم يُسمعِ التنازعُ في أَكثرِ مِن ثلاثة، ولو قَالَ المتنازعُ فيه للعواملِ؛ ليكونَ تنبيهًا على أَنَّ المقصودَ بيانُ حَالِ المتنازعِ فيه؛ لكانَ أَوْلى فكأَنَّهُ نظر إلى كونِ التنازعِ صفةَ العاملِ حقيقةً/23/ أَن يَتَنازعَ عَامِلٌ فيهِ فَصَاعِدًا كقولِهِ[3]:

فكَمْ شَقَّتْ وَدَقَّتْ واسْتَرَقَتْ فُضُوْلُ العَيْشِ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ

تركُهُ حالُ الأَكثرِ فعُلِمَ بالمقايسةِ، ومِن ثُمَّ حُذِفَ عَنْ التَغَيُّرِ أَيضًا، والمُتَبَادِرِ منْهُما عاملانِ ليسَ أَحدُهُا مُؤكَّدًا للآخَرِ إذا التأكيدُ ليسَ بعاملٍ حقيقةً[4]، فلا تنازعَ في نحوِ[1]:

---

(1) علَّق ابن مالك في شرح التسهيل: 165/2 على هذه القضية بقوله:" ونبهت بقولي "غير سببي مَرفوع" على أن نحو زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز يه تنازع، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السّببيّ وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولاما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك. فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول".

(2) لم أَقف عليه من مصنفاته.

(3) البيت من الوافر، لأبي الفتح البستي، ينظر: التمثيل والمحاضرة، للثعالبي/314، و نهاية الأَرب في فنون الأدب: 113/2.

(4) علَّق ابن مالك في شرح الكافية الشافية: 643/2 بقوله: "فـ"أتاك أتاك" عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد، ولو اقتضى عملا لقيل: أتاك أتوكن أو أتوك أتاك ... تنبيهًا على أَنَّ التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: "زيد قام وقعد"؛ لأَنَّ كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع بينهما، بخلاف المتقدمين نحو: قام وقعد زيد، فإنَّ كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى "زيد" وصالح للعمل في لفظه".

..... *أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقونَ.....*

خِلافًا للفارسِيِّ[2] والجُرجانيِّ؛ إذ الطالبُ الأَوَّلُ والثاني تأكيدٌ لا عاملٌ[3]؛ ولهذا لم يَقلْ أَتاكَ أَتوكَ أَو أَتوكَ أَتاكَ، وأَصلُ التنازعِ الخصومةُ، والمُرادُ مِنها كونِ المعمولِ بحيثُ يتوجَّهُ إليهِ عَامِلانِ فأَكثرَ ويَصحُّ أَن يكونَ مَعَ وقوعِهِ في ذلكَ الموضعِ الَّذي هو فيهِ معمولًا لكُلِّ واحدٍ منهُما على سبيلِ البدلِ قبلَ اعتبارِ قَطْعِ التنازعِ، وأَمَّا بعدَهُ فهو معمولٌ لأَحدِهِمَا بعينِهِ، والاستعمالُ وإِنَّمَا وَرَدَ باعتبارِ القَطْعِ دونَ عدمِهِ وإِلَّا لثبتَ توارِدُ العَامِلينِ على معمولٍ واحدٍ، فاعتبارُ عَدَمِ القَطْعِ أَمرٌ خياليٌّ محضٌ غيرُ ثابتٍ في اللغةِ فتَعَقَّلْ؛ ولذلكَ الَّذي ذكرنَاهُ قالَ الشيخُ – رحمَهُ اللهُ–: ظاهرًا قد كانَ، أَي: ذلكَ الظاهرُ عَنْ كليهما، أَي: العاملينِ مؤخرًا/23ب/ فإِنَّه لا تنازعَ في المعمول عليهما[4]،

---

(1) البيت من الطويل، بلا نسبة لشاعر، ينظر: الأَشباه والنظائر: 267/7، و خزانة الأَدب : 158/5، وتتمة البيت : فأين إلى أين النجاة ببَغْلَتي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ

الشاهد فيه قوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ)، وهو شاهد على التوكيد اللفظي بتكرار أين، وأتاك، واحبس.

(2) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ, نحويّ, صرفيّ, عالم في القراءات, من تصانيفه: الإيضاح في النحو, الحجة في علل القراءات, توفي سنة ((377 ه)) ينظر: تأريخ العلماء النحويين, التنوخيّ/26, نزهة الألباء/232, معجم المؤلفين:200/3 .

(3) لم أجد هذا الرأي في مصنفات الفارسي والجرجاني فيما بحثت، وأضاف ابن هشام في أوضح المسالك: 170/2 قوله: "وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب، نحو: "ما أحسن وأجمل زيدا"، و: "أحسن به وأجمل بعمرو"، ولا في معمول متقدم، نحو: "أيهم ضربت وأكرمت"، أو: "شتمته" خلافًا لبعضهم، ولا في معمول متوسط نحو: "ضربت زيدا وأكرمت" خلافا للفارسي خلافا له وللجرجاني؛ لأَنَّ الطالب للمعمول إِنَّما هو الأَوَّل، وأَمَّا الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له".

(4) بيَّن الجوجري في شرح شذور الذهب: 793/2 قضية المنع بقوله: " فلا يقع التنازع في معمول متقدم، نحو زيدًا ضربت وأكرمت، ولا في معمول متوسط، نحو ضربت زيدًا وأكرمت، وإليه أشار بقوله: (ما تأخر)، وقوله: (من معمول فأكثر) يشير به إلى أن المعمول المتنازع فيه لا يشترط أن يكون واحدًا، بل يجوز أن يكون أكثر كما تقدم في الحديث، وقد ذُكر له شروط أخرى. منها أن يكون العاملان متصرفين، فلا يقع التنازع بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، ومنها أَن يكون المعمول

نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ وأَكرمْتُ) خلافًا لبعضِهم، ولا في التوسطَ بينَهُما، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا وأَكرمْتُ) خلافًا للفارسيِّ وذلك؛ لاستحقاق الأَوَّلِ قبلَ الثاني فإِنَّهُ بسبب تقدُّمِ المعمولِ في الصورتَينِ على الثاني يتوجَّهُ الأَوَّلُ إليهِ قبلَ حصولِ توجُّهِ الثاني فيستحقُهُ قبلَ الثاني، فلا يكونَ فيه مجالُ التنازعِ؛ ولهذا لا تنازعَ في الضميرِ المُتَّصلِ بعاملِهِ، وإن كانَ واقعًا بعدَهُمَا، نحوُ: (ضَرَبَ وأَكرمنِي زيدٌ)؛ وذلك لاستحقاق العامِلِ المُتَّصلِ بِهِ ذلكَ الضميرُ فإِنَّ الضميرَ المُتَّصلَ الواقعَ بعدَهُمَا يكونُ مُتَّصلًا بالعامِلِ الثاني، وهو مع كونِهِ مُتَّصلًا بالعامِلِ الثاني، لا يجوزُ أَن يكونَ معمولًا للأَوَّلِ كَمَا لا يخضعُ، فالتنازعُ إِنَّما يكونُ في اسمٍ ظاهرٍ قِيْلَ: غيرُ سببيٍّ[1]، والمسندُ إِليهِ صفةٌ جَرَت على غيرِ مَا هو لَهُ، فلا يَصحُّ التنازعُ في: (زيدٌ قَامَ وقَعَدَ أَبوهُ)، بل الواجب: (قَامَ أَبوهُ وقَعدَ أَبوهُ) على ما في التسهيل[2]، قُلنا: لا نُسلِّم عدمَ صحةِ التنازعِ فيهِ ولا نُسلِّمُ دلالةَ مَا في التسهيلِ على ذلك لجوازِ أَن يكونَ المُرادُ أَنَّهُ لا يمكنُ

مطلوبًا لكل من العاملين من حيث المعنى فلا يقع التنازع بين فعلين أُكّد أَحدهما بالآخر، لأنَّ الثاني لم يؤتَ به إلَّا للتوكيد، فلا عمل له".

(1) أَضاف ابن عقيل في المساعد: 451/1 تعليقًا بقوله: "واحترز من أن يتقدم المعمول على العاملين نحو، زيداً أكرمتُ ويكرمني، فلا تكون المسألة من باب التنازع، لأن كل واحد من العاملين أخذ معموله، وكذا لو توسط نحو: ضربتُ زيداً وضربني، وقد أجاز الفارسي الإعمال مع التوسط، وأجازه بعض المغاربة مع التقدم، ومع هذا ربما وجب التقدم نحو: أي رجل ضربت أو شتمت؟ (غير سببي مرفوع) – فإذا قلت: زيدٌ قام وقعد أبوه، أو زيدٌ قائم وقاعدٌ أبوه، لم تكن المسألة من التنازع، لأنَّك إن أَعملت الثاني خلا الأَوَّل من ضمير المبتدأ، وكذا إن أعملت الأَوَّل خلا الثاني منه، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ، فإن سُمع مثله حمل على أن السببي مبتدأ مُخبر عنه بالعاملين السابقين، والجملة خبر الأول".

(2) أَورد ابن مالك في التسهيل: 166/2 تفصيل ذلك بقوله: "ونبهت بقولي "غير سببي مَرفوع" على أن نحو زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز فيه تنازع، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السّببيّ وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولاما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك. فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول".

قطعُ/24/التنازعِ بِمَا هو المشهورُ بينَ الفريقينِ مِن طريق القَطعِ؛ لعدمِ إمكانِ إضمارِ المضافينِ معًا، وإضمارُ المضافِ وحدَهُ يخلُّ بالمقصودِ؛ فيجبُ القطعُ بالإظهارِ إن لم يُذهبْ إلى رأي الكسائي، وإن ذَهَبَ إلى رأيه قُطِعَ بالحذفِ، والمُرادُ بالاسمِ الظاهرِ أَعمُّ منْهُ وممّا هو في حكمِهِ مِن الضميرِ المُنفصلِ؛ فيشملُ، نحوُ: (أَضاربٌ ومُكرمٌ أَنتَ)، وإن كانَ نادرًا؛ فإنَّهُ يمكنُ قطعُ التنازعِ فيهِ بِمَا هو المعروفُ عندَهُم، وكَذَا المُرادُ بِهِمَا أَعمُّ مِن المقصورِ عليهِ، وغيرِهِ؛ ليشملَ، نحوُ: (مَا ضَرَبَ وأَكرمَ إِلَّا زيدًا) و(إِلَّا أَنَا)، فإنَّ المعمولَ فيهما مِن التنازعِ فيهِ للعاملينِ، وإن لم يكنْ طريقُ القطعِ بِمَا هو معروفٌ عندَهُم؛ فإنَّ ذلكَ لا يقتضي الإخراجَ عَن التنازعِ فيهِ[1]، وإن أَبيتَ عَن إرادتِهِ هُنَا فليقيَّدُ الظاهرُ، ومَا في حكمِهِ بِمَا يكونُ طريقُ القطعِ فيهِ هو الطريقُ المُتعارفُ، وطريقُ قطعِ التنازعِ في المقصورِ عليهِ- كما سيأتي- ليسَ بالطريق المُتَعَارَفِ كَمَا فَعَلَ ذلكَ بعبارةِ الأَصلِ، وقولُهُ فتارةٌ في فَاعِلٍ يقعُ جزاءً أَن يتنازعَ، أَي: فيقعُ التنازعُ تارةً في فاعليَّةِ ذلكَ/24ب/الاسمِ المعمولِ الواقعِ بعدَهُمَا؛ فيتَّفقانِ في اقتضاءِ الفاعليَّةِ، نحوُ: (ضربَنِي وأَكرمَنِي زيدٌ) وكـ(جاءني وساءَ في أَخو طَمَعٍ)، وهو الَّذي باعَ دينَهُ بدنياهُ، وكأَنَّهُ أَرادَ بِهِ مَن ظَهَرَ في أَوانِهِ، واشتَهَرَ بأَنَّهُ خُلِعَ مِن أُصول الأَخلاق عنهُ الحلمةَ المحمودةَ المتوسطةَ بينَ البُلةِ[2] والجُرْبُزَةِ[1]، واستولى

(1) علَّق ناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1784/4 على ذلك بقوله: "أطلقوا القول في المتنازع فيه، فلم يقيدوه بشيء، وقيد ابن الحاجب بأن يكون اسما ظاهرا (3)؛ وعلل ذلك بأن العاملين إذا وجها لمضمر استويا في صحة الإضمار فيهما؛ لأنهما إن كانا لمتكلم قلت: ضربت وأكرمت ونحوه، وإن كانا لمخاطب قلت: ضربك وأكرمك ونحوه، وإن كانا لغائب قلت: زيد ضرب وأكرم؛ فلم يتنازعا شيئا؛ لأن كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للآخر، ثم قال: فإن قلت فما تصنع بمثل ما ضرب وأكرم إلا أنت أو إلا أنا أو إلا هو، ونحوه؛ فإنهما فعلان وجها إلى مضمر تنازعاه؛ لأنه يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر، قلت: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط؛ لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر؛ لأنه فاعله، فيقال: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وما ضرب وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى؛ وإنما هذا كلام محمول على الحذف، وتقديره: ما ضرب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت؛ فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا".

(2) بيَّن ابن منظور تفصيل ذلك في لسان العرب: 68/11 بقوله: "البلة: نور العضاه قبل أن ينعقد، التهذيب: البلة والفتلة نور برمة السمر، قال: وأول ما يخرج البرمة ثم أول ما يخرج من بدو الحبلة

على الجُرْبُزَةِ الذميمةِ الَّتي هي الإفراطُ؛ فاختدعَ بهِ السفهاءُ فاضلَّهم وضلُّوا عَن سواءِ السبيلِ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾[2] أعاذَ اللهُ عَن ذلكَ، وتارةً يقعُ التنازعُ في أَمرِ مفعوليَّةٍ بأَن يقتضي كُلٌّ منهُما مفعوليَّةَ ذلكَ لاسمٍ فيتفقانِ في اقتضاءِ المفعوليَّةِ، نحوُ: (ضَرَبْتُ وأَكرمَتُ زيدًا)، وكـ(أَتوا)، أَي: أَيُّها الإخوانُ أَمرٌ مِن تخفيفِ الهمزةِ قَالَ: وزوَّروا، أهي من الزيارة سيِّد البريِّةِ، أَي: الأَنامِ بالقلبِ والجنانِ، أَي: أَعطى في سبيلِ اللهِ ومحبتِهِ، وزوّروهُ بالعيانِ حتَّى تستفيضُ بذلكَ يا هؤلاءِ الإخوانِ، وتارةً يقعُ التنازعُ فيهما، أَي: في فاعليَّةٍ ومفعوليَّةِ ذلكَ الاسمِ الواقعِ بعدَ العاملَيْنِ، وذلكَ بأَن يكونا مختلفينِ في الاقتضاءِ/25/ بأَن يقتضي أَحدُهَمَا فاعليَّةَ الاسمِ الواقعِ بعدَهُمَا، ويؤكَّدُ مفعوليَّةَ ذلكَ الاسمِ فيختلفانِ في الاقتضاءِ، والمُثُل جَمْعُ مِثَالٍ هو مَا يُؤتَى بِهِ؛ لإيضاحِ أَمرِ كُلِّي كثيرةً[3]، نحوُ: (ضربَنِي وأَكرمتُ زيدًا)، و(ضَرَبْتُ وأَكْرَمَني زيدٌ) لا تختفى أَيُّ الأَمثلةِ على رَجُلٍ، أَي كاملُ الرجوليَّةِ، لا يُقالُ: لا يصحُّ الحصرُ في الثلاثةِ بوجودِ قِسْمٍ رابعٍ هَهُنا، وهو أَن يكونَ بحيث يقتضي كُلٌّ منهما فاعليَّةَ اسمٍ ومفعوليَّةِ اسمٍ آخرَ فيتفقانِ في الاقتضاءِ أَيضًا[4]، نحوُ: (ضَرَبَ

كعبورة نحو بدو البسرة فتيك البرمة، ثم ينبت فيها زغب بيض هو نورتها، فإذا أخرجت تيك سميت البلة والفتلة، فإذا سقطن عنن طرف العود الذي ينبتن فيه نبتت فيه الخلبة في طرف عودهن وسقطن".

(1) جاء في لسان العرب لابن منظور: 318/5 أَنَّ الجربزة : "جربز: جربز الرجل: ذهب أو انقبض. والجربز: الخب من الرجال، وهو دخيل. ورجل جربز، بالضم: بين الجربزة، بالفتح، أي خب، [خب] قال: وهو القربز أيضا وهما معربان".

(2) الآية: 186 من سورة الأَعراف.

(3) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف/ 296، والكليَّات: 871/1.

(4) فصَّل الملك المؤيَّد في الكُنَّاش: 137/1 هذه الأقسام بقوله: "المراد بتنازع الفعلين أن كلّا منهما يصلح أن يكون عاملا في الظّاهر بعدهما وتنازعهما على أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكون الأوّل على جهة الفاعليّة والثاني على جهة المفعوليّة كقولك: ضربني وأكرمت زيدًا.

الثاني: عكسه، كقولك: ضربت وأكرمني زيدًا.

الثالث: أن يكون تنازعهما على جهة المفعوليّة كقولك: ضربني وأكرمني زيدٌ.

واَهانَ زيدٌ عمرًا) لأنَّا نقول: إنَّ مِن اجتماعِ القسمينِ الأوَّلين، واجتماعِ القِسمينِ لا يعتبرُ قِسْمًا في التقسيمِ؛ لتقييدِ المُقسَّمِ بالوحدةِ فإنَّ ذلكَ تنازعانِ لا تنازعَ واحدٌ فلا حاجةَ إلى أن يُقالَ: ليسَ المقصودُ حصرَ التنازعِ في الأَقسامِ الثلاثةِ حتَّى يتَّجهَ أَنَّ التنازعَ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ متفقينِ قسمٌ آخرَ، نحوُ: (ضَرَبَ وأَكرمَ زيدٌ عمرًا)[1]، وقد وَقَعَ مِن بعضِ شُرَّاحِ الكافيةِ[2] في هذا المقامِ ما لا يليقُ أَن نطيلَ بِهِ الكلامَ لِمَا فيهِ مِن مناقشاتِ ذكرتُها في شَرْحِ المشكاةِ[3] ثُمَّ أَنَّهم اختلفوا في طريق التنازعِ بينهما/25 ب/منهما قالَ الشيخُ – رحمَهُ اللهُ–: واختلفَ النحاةِ في ذا الحالِ الَّذي هو تنازعُ العاملينِ، أَي: سُئلوا فيما بينهم، وقالوا: كيفَ يناسبُ أَن يُقطعَ التنازعُ بينهما وأَيُّهما مِن العَاملينِ أَحقُّ بالإعمالِ في المعمولِ الواقعِ بعدَهُمَا أَ هو الأَوَّل أَم الثاني فأَجابوا عَن ذلكَ، ولكن اختلفوا في الجوابِ عنْهُ بعدَ اتفاقِهم على أَنَّ العملَ في ذلكَ المعمولِ الواقعِ بعدَهُمَا إِنَّما يكون لواحدٍ منهما أَمَّا الأَوَّل أَو الثاني، قَالَ الشيخُ ابنُ مالكٍ[4]:

إن عاملانِ اقتضَيَا في اسمٍ عَمَلٍ قبلَ فللواحدِ منهُمَا العملُ

الرابع: أن يكون تنازعهما على جهة المفعوليّة كقولك: ضربت وأكرمت زيدًا".

(1) وضَّح ابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى/198 بيان ذلك بقوله: "ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمرا ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم ف على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ".

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 641/2.

(3) لم أقف على هذا المصدر من تصانيفه.

(4) البيت من الرجز، لابن مالك في الكافية الشافية، ينظر: شرح الكافية الشافية: 461/2، وأَضاف تعليقًا بقوله: "ولم أقل: "فعلان"، ليدخل في قولي: "تنازع فعلين نحو: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}، وتنازع اسم وفعل نحو: {هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ}".

قَالَ الجلالُ السيوطيُّ: أَي بالاتفاق[1] إِمَّا الأَوَّل، وإِمَّا الثاني فقالَ في الجوابِ أَهلِ البصرةِ مِن النحاةِ: الثاني من العاملينِ أَحقُّ بالإِعمال من الأَوَّل، وإِذا كان ثالثًا أَو رابعًا فالأَحقُ بِهِ الأَقربُ فالأَقربُ وذلكَ؛ لرعايةِ القُرْبِ والبُعدِ والتَحرُّزِ عَن لزومِ الفصلِ بينَ العَامِلِ والمعمولِ بالأَجنبي، وعَن لُزومِ العطفِ قَبْلَ تمامِ المعطوفِ عَلَيْهِ، ومَعَ ذلكَ قَالُوا بجوازِ إِعمالِ العَامِلِ الأَوَّلِ إِذ السابقُ يفيدُ الترجيحَ دونَ الوجوبِ، فإِنَّ قُرْبَ الطالبِ عَن المطلوبِ وعدمِ لُزومِ الفَصلِ/26/بالأَجنبي إِنَّما يدلُّ على الاختيار والأَولويَّة لا يقالُ: لو كانَ القربُ مُرجَّحًا كان ينبغي أَن يُؤتى بجوابِ الشرطِ دونَ القَسَمِ عندَ اجتماعها، نحوُ: (واللهِ أَن أَتيتني لأَكرمتُكَ)؛ لأَنَّا نقولُ: القُربُ إِنَّما يُرجَّحُ عندَ تساوي الرتبةِ، وليسَ القَسمُ والشرطُ كذلكَ؛ لكونِ القَسمِ أَقوى في اقتضاءِ التصدُّرِ، وكَذَا الاستعمالُ الشائعُ على إِعمالِ الثاني إِنَّما يدلُّ على الرجحانِ دونَ الوجوبِ فإِنَّ إِعمالَ الثاني الأَكثرُ استعمالًا في كلامِ الفصحاءِ ومن ثُمَّ تمسَّكوا بِهِ[2]، وذلكَ أَيضًا مثلُ قولِهِ تعَالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3] حيثُ لمْ يقلْ: أَفرغْهُ، وقولِهِ تَعَالى:﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾[4] حيثُ لمْ يقلْ ظننتموهُ، ومثلُ

(1) علَّق السيوطي في همع الهوامع: 124/3 بقوله: "وكذا (حبذا) لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة قال وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبني معموله على إعمال الأول وقيل يجوز في التعجب مطلقا ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان وعليه المبرد ورجحه الرضي وقيل يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه ابن مالك نحو ما أحسن وأجمل زيدا أو أحسن به وأعقل بزيد".

(2) أورد ابن جنِّي في الخصائص: 211/2، تعليقًا لذلك بقوله: "فإن قلت: أكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني؛ قيل لك: فإذا كنت مكتفيًا مختصرًا فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد. وليس لك في هذا مالك في الفاعل لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدّم ذكر إلا مستكرهًا, فتعمل الأول فتقول: "قام وقعدا أخواك". فأما المفعول فمنه بُدّ, فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه".

(3) الآية: 96 من سورة الكهف.

(4) الآية: 7 من سورة الجن.

مَا وردَ في آخرِ الصلاةِ على النبيِّ (ﷺ) كَما صلَّيتَ ورحمتَ وباركتَ على إبراهيمَ حيثُ لَمْ يقلْ: ورحمتُه وباركتُ بِهِ، ومثلُ قولِهِ[1]:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ *.....*

دون فوفَّاهُ، وقولِه[2]:

وكمتا مدمّاة كأنَّ متونَهَا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبِ

بنصبِ لَوْنِ مَذْهَبِ دونَ رفْعِهِ بخلافِ قولِهِ[3]:

(1) البيت من الطويل، لكثير عزَّة، ديوانه/143، ينظر: خزانة الأدب: 223/5، وشرح شواهد الإيضاح/90، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 239/7، والشاهد: قضى كلّ ذي دين فوفّى غريمه» .. فالعبارة من باب التنازع حيث تقدم «قضى – وفّى – وهما يطلبان «غريمه» مفعولا. وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المفعول، لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقول: قضى كل ذي دين فوفاه غريمه – على أن يكون التقدير: قضى كلّ ذي دين غريمه فوفاه، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحويَّة: 18/3– 19.

(2) البيت من البسيط، لطفيل بن كعب الغنوي، ديوانه/23، ينظر: أَمالي ابن الحاجب/443، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 477/1، والشاهد: جرى فوقها واستشعرت لون مذهب، فإن هذا الكلام من التنازع، فقد تقدم عاملان هما: جرى – واستشعرت وتأخر عنهما معمول – وهو لون مذهب – وكلاهما يطلبه وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المعمول، فنصبه على المفعولية. ولو أعمل الأول لرفع «لون مذهب» لأن الأول يطلبه فاعلا، ولأتى بضمير المعمول بارزا مع العامل الثاني، فكأنه يقول: جرى فوقها واستشعرته لون مذهب، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحويَّة: 105/1.

(3) البيت من الطويل، لجرير، ديوانه/965، ينظر: الأشباه والنظائر: 133/8، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 232/6، والشاهد: جرى فوقها واستشعرت لون مذهب، فإن هذا الكلام من التنازع، فقد تقدم عاملان هما: جرى – واستشعرت وتأخر عنهما معمول – وهو لون مذهب – وكلاهما يطلبه وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المعمول، فنصبه على المفعولية. ولو أعمل الأول لرفع «لون مذهب» لأن الأول يطلبه فاعلا، ولأتى بضمير المعمول بارزا مع العامل الثاني، فكأنه يقول: جرى فوقها واستشعرته لون مذهب، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحويَّة: 105/1.

فَهيهَاتَ هَيهاتَ العَقيقُ وأهلُهُ وهَيهَاتَ خِلٌّ بالعَقيق نُواصلُهُ

لما عَرَفْتَ/26ب/أَنَّ لا تنازعَ بينَ التأكيدِ والمُؤكِّدِ خلافًا للفارسيِّ والجرجاني، ومِنْ حِجَجِهِ أَيضًا كونُ الأَصلِ في المعمولِ أَن يلي عاملَهُ وكونُ إعمالِ الثاني فيهِ تخليصٌ مِن كثرةِ الضمائرِ كمَا في مسألةِ كمَا صلَّيتَ[1]، ولكنْ مَعَ هذا قَالَ أَهلُ الكوفةِ: بل العَامِلُ الَّذي سبقَ أَوَّلِهِ وأَحقُّ بالإعمال من الثاني[2]، وأَجازوا أَيضًا إعمالَ العَامِلِ الثاني فاختاروا انعكس، وذلكَ ليسَ طلبُهُ وخلوهُ عَن الإضمار قبلَ الذكرِ وحذفُ الفَاعِلِ، ومَنْ إلزامِ حذفِ المفعولِ أَو التكرارِ فالطريقانِ يتعارضانِ مِن حيثُ القياسُ والترجيحُ للأَوَّلِ، وبحسبِ الاستعمالِ فهو أَحقُّ بالاختيارِ وبالتقديمِ بالاعتبارِ، كذا ذكرَهُ الأَسفراييني[3] قُلنا: لا نسلِّم تعارضُهما مِن حيثُ القياسُ كيفَ، وتلكَ الوجوهُ المذكورةُ في اختيارِ إعمالِ الأَوَّلِ مرفوعةٌ أَمَّا حذفُ المفعولِ؛ فلأَنَّهُ سائغٌ شائعٌ، وأَمَّا لزومُ الإضمارِ وقبلَ الذكرِ مِن خلافِهِ فإنَّ أُريدَ أَنَّه غيرُ جائزٍ ففيه أَنَّ عدمَ الجوازِ إنَّما هو في الفضلةِ، وإن أُريدَ أَنَّهُ ضعيفٌ ففيهِ أَنَّ تقديمَ الضميرِ على المُرجَّحِ في العمدةِ

(1) وضَّح ابن هشام في قطر الندى وبل الصدى/ 198 هذه المسألة بقوله: "ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمرا ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم ف على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ف دبر منصوب على الظرفية وثلاث وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما إذا تقرر هذا فنقوله لا خاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت ".

(2) نقل الأنباري في الإنصاف : 71/1 تفصيل ذلك بقوله: "ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَني وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ، والقياسُ، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا".

(3) لم أقف على المعلومة في تصانيفه، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، المشهور بـــ(ركن الدين) عالم بالفقه والأصول، من تصانيفه: الجامع، ورسالة في أصول الفقه، توفي سنة (418ه)، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 334/11، والأعلام: 61/1.

بشرطِ التفسيرِ سائغٌ غيرُ ضعيفٍ كَمَا في نِعْمَ رُجلًا، وكَذَا في بربِّهِ رَجُلًا، وفي ضميرِ الشأنِ ومِن ثُمَّ/27/ قَالَ ابنُ الناظِمِ: ومَا منعَهُ الكوفيونَ ثابتٌ عَن العَرَبِ فلا يلتفتُ إِلى منعهم حيثُ حكَى سيبويهِ: ((ضربونِي وضربتُ قومَكَ))[1]، ومِن قولِ الشاعرِ[2]:

هوينَنِي وهويتُ الغانياتِ إِلى أَن شِبْتُ فانْصَرَفَتُ عَنْهُنَّ أَمَالِي

وأَمَّا مراعاةٌ حتَّى السبق فإِنَّهم قاسُوها على مراعاتِهِ في قولِهم: ثلاثٌ مِن البطِ ذكورٌ بإِسقاطِ التاءِ[3]، وثلاثةٌ ذكورٍ من البطِ بإِثباتها فإِنَّ ذلكَ عندَهم تقضيةُ حق سبقَ البطُ في الأَوَّلِ، وسَبَقَ الذكورُ في الثاني لكنْ رُدَّ بأَنَّ اعتبارَ السَابِقِ في مسألةِ العَدَدِ لا لكونِهِ سابقًا بل لكونِهِ قريبًا عَن مَحَلِّ الثاني، أَعني: العددَ، فإِنَّ تأنيثَ البطِّ يؤثِّرُ في إِسقاطِ التاءِ، وتذكيرِ الذكورِ يؤثِّرُ في إِثباتِها بواسطةِ القُرْبِ[4]، وأَمَّا قولُهم وإِعمالُ السَابِقِ يُغني عَن إِعمالِ الثاني، كَمَا أَنَّ جوابَ السَابِقِ مِن القَسَمِ والشرطِ يُغني عَن جوابِ الثاني فمردودٌ بأَنَّ اعتبارَ السَابِقِ مِن القسمِ والشرطِ، لا لكونِهِ سابقًا بَلْ لكونِهِ الشرطُ السَابِقِ مقصودٌ أَو القَسَمُ المُتأَخِّرِ مؤكدًا غيرَ مقصودٍ، وأَمَّا القِسمُ فهو وإِن لم يكن مقصودٌ لكنِهِ إِذا سَبَقَ اعتبرَ مقصودًا إِجراءً لمجرى/27ب/الشرطِ؛ ليطَّردَ بابُ اجتماعِ الشرطِ والقَسَمِ في اعتبارِ السَابِقِ ففي كُلٍّ

---

(1) الكتاب: 79/1.

(2) البيت من البسيط، وهو بلا عزو إلى شاعر، ينظر: الأَشباه والنظائر: 328/5، والمعجم المفصّل في شواهد العربية: 428/6، والشاهد فيه: (هوينني وهويت)، حيث تنازعًا في (الغانيات)، فأعمل الثاني وأضمر في الأول، وهو جمع (غانية)، وهي المرأة التي تستغني بجمالها عن الحلي، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية: 389/2.

(3) علَّق سيبويه في الكتاب: 562/3 بقوله: "وتقول: له ثلاثٌ من البطِّ؛ لأنَّك تصيره إلى بطّةٍ، وتقول: له ثلاثةٌ ذكور من الإبل؛ لأنَّك لم تجيء بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكَّر ثم جئت بالتفسير. فمن الإبل لا تذهب الهاء كما أنَّ قولك ذكورٌ بعد قولك من الإبل لا تثبت الهاء".

(4) علَّق المُرادي في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1321/3 على هذه القضية بقوله: "ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو في الجمع، وأما اسم الجنس نحو "غنم" واسم الجمع نحو "قوم" فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك: "عندي ثلاثة ذكور من البط" وقال بعض المتأخرين: ويجوز حذفه التاء فلا يلحظ الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثاني كقولهم: "ثلاثة أشياء" لأنه نائب من جمع شيء على أفعال، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك: "ثلاث من البط ذكور".

منهما اعتبارُ السابق ليسَ السَبْقُ بلْ لكونِهِ مقصودًا تحقيقًا أَو إجراءً طردًا للبابِ في كونِ السابق مقصودًا، واللهُ أَعلمُ، ثُمَّ أَشارَ إلى طريق القَطْعِ بقولِهِ: إن تعملَ أَنتَ تعملَ ثانيًا، أَي: إن أَعملتَ العَامِلَ الثاني كَمَا هو الراجحُ والمختارُ الَّذي ذَهَبَ إليهِ جمهورُ المُتأخِّرينَ[1].

منْهُم الشيخانِ[2]، ومِن ثَمَّةَ بدأَ بهِ فأَضمَرَ الحرفانِ اقتضى العَامِلُ الأَوَّلُ الفَاعِلَ أَو نائبِهِ فاضمرْ أَنتَ في العَامِلِ الأَوَّلِ، أَي: لَهُ فإنَّ قولَنَا: اضْمِرْ للأَوَّلِ الفَاعِلِ أَو النائبِ أَولَى مِن قولِهم: اضْمِرْهُ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الإِضمارَ في الشيءِ جعلَهُ مُسْتَتِرًا فيهِ على مَا هو الظاهرُ؛ ولذا صَحَّ قولُهُم: ولا يُضمرُ الفَاعِلُ في المصدرِ، لكنَّ المُرادَ هُنَا إبرازُهُ وجعلُهُ ضميرًا، أَي: اجعلْهُ أَنتَ ضميرًا، سواءً كانَ مُسْتَتِرًا كَمَا في ضميرِ الواحدِ أَو بارزًا كَمَا في ضميرِ التثنيةِ والجمعِ وفقَ المظهرِ، أَي: على وفق الاسمِ المتنازعِ فيهِ الواقعُ بعدَها، أَعني: على موافقتِهما إفرادًا أَو تثنيةً وجمعًا وتذكرًا أو تأَنيثًا؛ لأَنَّ مرجعَ الضميرِ، وإنَّهُ يجبُ مطابقتَهُ المرجعَ في هذهِ الأُمورِ/28/ لكن وجوبُهَا بتوجَّهُ إمَّا على وفق لفظٍ أَو على وفق معناهُ إن اختلفا، أَي: اللفظُ والمعنى، فتقولُ: (ضَرَبَنِي) أَو (ضَرَبَتْنِي) و(أَكْرَمَنِي) نفسٌ وأَنتَ تريدُ بالنفسِ مُذكرًا، ولا يلزمُ التذكيرَ والإفرادَ فيه، كَمَا التزما في نظائرِ معنى الضمائرِ المذكورةِ بلا سبقِ مرجعِ المُفسِّرةِ بِمَا بعدَهَا كَمَا في: رُبَّ رجلًا، ورُبَّ رَجُلينِ، ورُبَّ رِجَالًا، فيلزمُ الإِضمارُ قبلَ الذكرِ فيمَا لم يفسَّرْ بِمَا هو محضُ تفسيرٍ، لكنَّهُ في العمدةِ دونَ الفضلةِ، وهو أَي:

---

(1) ذهب أبو حيَّان في ارتشاف الضرب: 1652/4 إلى بيان ذلك بقوله: "إذا عطفت على الجملة المتقدمة عملت، وصار لها حكمها إذا ابتدأت، وإن افتقر كافتقار الشرط إلى جزائه، أو القسم إلى جوابه تعين أن يكون ما يليها جوابًا فلم تعمل نحو: إن تزرني إذن أكرمك ونحو: والله إذن لأكرمنك، وكافتقار الخبر إلى المخبر عنه، فمذهب البصريين أنه لا يجوز الإعمال نحو: زيد إذن يكرمك، كما إذا توسط بين الشرط، والقسم، وجوابهما، وفصل الكوفيون فقالوا: إن وقع بين مبتدأ وخبر نحو: زيد إذن يكرمك، فهشام يجيز النصب والرفع، وبعد اسم إن، فأجاز الكسائي، والفراء ذينك نحو: إن عبد الله إذن يزورك بالرفع والنصب، أو بعد اسم أن، والفاتح الظن وما أشبهه نحو: ظننت أن عبد الله إذن يزورك فالوجهان، أو غير الظن، أو ما أشبهه فإبطال العمل عند الفراء نحو: يعجنبي أن عبد الله إذن يزورك بالرفع لا غير".

(2) لا أعلم ماذا يعني بقوله: (الشيخان) من المتأخرين.

الإضمارُ قبلَ الذكرِ في العمدةِ جائزٌ لكن لا مُطلقًا بل بشرطِ نوعٍ مِن التفسيرِ، وإن لم يكنْ محضةً، نحوُ: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زيدٌ) و(ضَربانِي وأَكرمني الزيدانِ)، و(ضَرَبُونِي وأَكرمَنِي الزيدون)، ومنْهُ[1]:

جَفَوني ولَم أجفُ الأخِلاَّءَ إنَّني لِغَيرِ جَميلٍ من خَليلَيَّ مُهمِلُ

وأَمَّا بشرطِ التفسيرِ المحضِ فجائزٌ في الفضلةِ أَيضًا، نحوُ: (يا رجلًا)، ومنه قوله تعالى ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ ﴾[2] ومنْهُ في العمدةِ قولُهُم: (نِعْمَ رُجلًا) [3]، وقولُهُم: (هو زيدٌ قائمٌ)، وإنَّما اغتفرَ الإضمارُ قبلَ الذكرِ، وإن كانَ في العمدةِ مَعَ أَنَّهُ في غيرِ هذا البابِ يُغتفرُ فيمَا لَمْ يُفسَّرُ مَا هوَ محضُ تفسير؛ لأَنَّ التركيبَ دائرٌ بين/28ب/ تكرارٍ للفاعلِ، وحذفٍ وإضمارٍ قبلَ الذكرِ مَعَ تفسيرِهِ بِمَا ليسَ محضَ التفسيرِ ناظرًا بِهِ غرضٌ آخرُ في التركيبِ، والأَوَّلُ مستقبَحٌ والشاذُّ ممتنعٌ في غيرِ هذا البابِ بدونِ سَدِّ شيءٍ سدَّهُ، ومِن ثَمَّةَ كَانَ كلا الفريقينِ مِن أَهلِ البصرةِ والكوفةِ على الإباءِ والمنعِ مِن حذفِهِ، أَي: حذفُ الفَاعِلِ في هذا البابِ أَيضًا؛ لعدمِ سَدِّ شيءٍ مسدَّهُ؛ فتعيَّنَ الثالثُ، ومَا قيلَ فإِنَّهُ دارَ بينَ الإضمارِ، والثاني أَكثرُ مِن الأَوَّلِ لا أَنَّ الثاني واقعٌ دونَ الأَوَّلِ كَمَا اشتَهَرَ لِمَا عرَفْتَ مِن كثرةِ مواقعِ حذفٍ ففيهِ أَنَّهُ معَ قصورِهِ قد عرَفْتَ مَا فيهِ فتذكَّرْ، ولكنْ خالفَ الفريقينِ الكسائيُّ، وقَالَ: يعملُ العاملُ الثاني لكن لا

---

(1) البيت من الطويل، وهو بلا عزو إلى شاعر، ينظر: الأَشباه والنظائر: 77/3، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 281/6، والشاهد: «جفوني ولم أجف الأخلاء»، حيث أعمل العامل الثاني – ولم أجف – في لفظ المعمول المتأخر، وهو «الأخلاء»، ولما كان العامل الأول يحتاج إلى مرفوع، أضمره فيه، وهو «واو» الجماعة، وهو يعود على متأخر لفظا ورتبة، ويغتفر البصريون عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في باب التنازع، إذا كان الضمير مرفوعًا، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية: 213/2.

(2) الآية: 12 من سورة فصِّلت.

(3) أضاف سيبويه في الكتاب: 178/2 تعليقًا لطيفًا على هذا الأمر بقوله: "فإن قال قائل: هو مضمر مقدم، وتفسيره عبد الله بدلا منه محمولا على نعمَ، فأنت قد تقول عبد الله نعمَ رجلا، فتبدأ به، ولو كان نعمَ يصير لعبد الله لما قلت عبدُ الله نعمَ الرجلُ فترفعه، فعبد الله ليس من نعمَ في شيء، والرجل هو عبدُ الله ولكنه منفصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قلت: عبد الله ذهب أخوه. فهذا تقديره وليس معناه كمعناه.

ويدلك على أن عبد الله ليس تفسيرا للمضمَر أنه لا يعمل فيه نعمَ بنصبٍ ولا رفع ولا يكون عليها أبدا في شيء".

يُضمرُ الفَاعِلُ أَو نائبُ للعاملِ الأَوَّلِ بلْ يُحذفُ حذرًا عَن الإِضمارِ قبلَ الذكرِ لفظًا ومعنى فإِنَّهُ عندَهُ دونَ الحذفِ[1]، وأَسوأَ منْهُ فيختارُهُ عندَ الاضطرارِ؛ لرجحانٍ، نحوُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ بهذا)، و(ضَرَبَنِي وضربْتُ الزيدينِ)، و(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزيدينَ) ورُدَّ قولُ الكسائيِّ[2] أَمَّا أَوَّلًا فبأَنَّهُ يجوزُ الإِضمارُ قبلَ الذكرِ بشرطِ التفسيرِ في الجملةِ بخلافِ حذفِ/29/ الفاعلِ فإِنَّهُ لا يجوزُ الإِضمارُ على هذهِ الحالةِ، ولم يوجدْ بدونِ ذلكَ أَصلًا، ونُوقِشَ فيهِ بأَنَّهُ جائزٌ حذفُهُ في نحوِ:﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[3].

حيثُ حَذَفَ بِهم[4] وهو فَاعِلٌ عندَ سيبويهِ[5]، نحوُ: (مَا قامَ وقعدَ إِلَّا أَنا)، ونحوُ: (اضْرِبِي واكرمِي القومَ)، نحوُ: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمٗا ﴾[6]، وأُجيب بأَنَّ المصدرَ قَاصِرٌ عَن العملِ لا يجبُ فيهِ وجودَ الفَاعِلِ؛ لعدمِ الاقتضاءِ،

---

(1) علَّق العكبري في اللباب: 153/1 على هذه القضية بقوله: "وأولى الفعلين بالعمل الأخير منهما وقال الكوفيون الأول أولى واتفقوا على أن كلا الأمرين جائز إذا صح المعنى وأنه لا يخير في إعمال أيهما شاء إذا لم يصح المعنى وإذا تقدم الفعل الذي يحتاج إلى فاعل أضمر فيه كقولك ضربوني وضربت الزيدين".

(2) قدَّم الصبَّان في حاشيته على الأَشموني: 150/2 تفصيلًا بقوله: "ذهب الكسائي إلخ" تفصيل لمحذوف أي واختلفوا في كيفية إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع. قيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس".

(3) الآية: 38 من سورة مريم.

(4) زاد ابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى/ 184 تعليقًا على هذه القضية بقوله:" فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور والأصل أن يلي عامله".

(5) جاء في الكتاب: 190/1 تعليقًا عمَّا ورد ذكره قوله: "وإنْ شئت حذفتَ التنوينَ كما حذفت فى الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلاَّ أنك تَجرُّ الذى يلى المصدرَ، فاعلا كان أو مفعولاً، لأنَّه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوين، كما فعلت ذلك بفاعِل، ويصير المجرورُ بدلاً من التنوين معاقباً له. وذلك قولك: عَجبتُ من ضَرْبِه زيداً، إن كان فاعلا؛ ومن ضَرْبِه زيدٌ، إن كان المُضَمْرَ مفعولا، وتقول: عجبت من كِسْوَةِ زيدٍ أبوه، وعجبت من كِسْوةِ زيدٍ أباه، إذا حذفت التنوين".

(6) الآيتان: 14- 15 من سورة البد.

فقولُهُ: (إطعامٌ) مِن بابِ عدمِ الفَاعِلِ كَمَا في الجوابِ، لا مِن بابِ حذفِ الفَاعِلِ، والأَمثلةُ السابقةُ مِن بابِ تقديرِ الفَاعِلِ[1]، لا مِن بابِ حذفِهِ شيئًا، والمحذوفُ مِن بابِ التنازعِ محذوفٌ فيها قُلنا: كونُ المحذوفِ في بابِهِ شيئًا ثُمَّ كيف يكونُ المحذوفُ مُرادًا في بابِهِ ممَّا لا سترةَ عليهِ مَعَ ظهورِ أَنَّهُ لا فارقَ بينَ المحذوفِ في بابِهِ وبينَهُ في نحو: (مَا قامَ وقعدَ إِلَّا أَنا) فجُعِلَ أَحدُهما من بابِ التقديرِ والآخرُ مِن بابِ الحذفِ ترجيحٌ بلا مُرجَّحٍ ومِن ثَمَّةَ قيلَ بجوازِ حذفِهِ، وإِن اشتهرَ خلافُهُ فعَمَّمَ الحذفَ أَقلُ مِن الإِضمارِ قبلَ الذكرِ؛ ولذا صَارَ قولُ الكسائيِّ مَرجَّحًا[2]، قُلنا: بلْ الحق أَنَّ مُرادَ القومِ لامتناعِ حذفِ الفَاعِلِ/29ب/لامتناعِهِ بدونَ سدِّ شيءٍ مسدَّهُ إِلَّا في نحوِ: (قَامَ وقَعَدَ إِلَّا أَنا) و(إِلَّا زيدٌ) فإِنَّهُ قيلَ فيهِ: بجوازِ الحذفِ حيثُ لا وجهَ سواهُ؛ لضرورةِ وجودِ القَصْرِ، وهاهُنَا، أَي: في غيرِ صورةِ القَصْرِ، لا ضرورةَ تدعو إِلى القولِ بالحذفِ، فقالوا بامتناعِهِ في غيرِ صورتِهِ بدونِ سدِّ شيءٍ مسدَّهُ، ولم تَستثنِ تلكَ الصورةُ؛ لأَنَّ ذكرَهُا في محلِّها بمنزلةِ الاستثناءِ، وفي نحوِ: ضَرْبَ القومُ انتفاءُ السلامِ، وفي نحوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3]، المحذوفِ، وإِن كَانَ فاعِلًا معنى؛ لكنَّهُ مفعولٌ صورةً، ومِن قولِ أُجيزَ فيهِ الحذفُ فاعلمْهُ، وأَمَّا ثانيًا فبأَنَّ الكسائيَّ كأَنَّها ربٌّ مِن المطرِ إِلى المُغيثِ، وذلكَ لمخالفةِ قولِهِ للاستعمالِ، فإِنَّ العربَ تُضمرُ، ولا تحذفُ، فتقولُ: (ضربانِي وأَكرمنِي الزيدانِ) ولا تقولُ: (ضَرَبَنِي) بالإِفرادِ حتَّى يتوَّهمَ حذفُ الفاعلِ، وهذهِ تخطئةٌ لا مدفعَ لهَا إِلَّا أَن يُقالَ: الخلافُ إِنَّما هو في مقتضى القياسِ دونَ الاستعمالِ ومِنْ ثَمَّةَ اقتصرَ القومُ على التخطئةِ لَهُ في القياسِ فافهمْ واللهُ أَعلمُ.

---

(1) أورد ابن الورَّاق في علل النحو/308 تفصيل ذلك بقوله: "وأما قوله تعالى: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة} إن قيل: أين فاعل (الإطعام) ؟ قيل: هو محذوف من الكلام، للدلالة عليه، فإن قيل: فما الذي يدل عليه ؟ قيل: قوله تعالى: {وما أدراك ما العقبة} هذا خطاب للنبي – صلى الله عليه وسلم – دل ذلك على أن الفاعل هو المخاطب، والتقدير: أو إطعام أنت يتيمًا".

(2) ذكر الأشموني في شرحه للألفية: 457/1 بقوله: "امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل "كيحسنان ويسيء ابناكا" أم الثاني "و" ذلك نحو: "قد بغى واعتديا عبداكا" وهذا المثال الثاني متفق على جوازه، والأول منعه الكوفيون؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول –والحالة هذه– للدلالة عليه".

(3) الآية: 38 من سورة مريم.

وأَعلمْ أَنَّ الفرَّاءَ أَيضًا خالفَ القومَ لكنَّ في روايةِ الخلافِ عنْهُ/30/خلافٌ في مَن روى عَن الشيخِ ابنِ الحَاجِب، أَشارَ الناظمُ بقولِهِ: وجازَ هذا، أَي: إِعمالُ الثاني عندَهُم، أَي: عندَ القومِ واستصوبا، أَي: عَدَّ ذلكَ صوابًا عندَهُم إِلَّا لدى الفرَّاءَ، فهو قد أَبَهَ، أَي: فإِنَّهُ قد امتنعَ عَن استجوازِ ذلكَ، واستصوابِهِ فهذهِ العبارةُ كالعبارةِ الَّتي روى بِهَا الشيخُ عَن الفرَّاءِ في الكافيةِ حيثُ قَالَ: وجازَ خلافًا للفرَّاءُ وقَالَ: أَكثرُ شُرَّاحِها، أَي: جازَ إِعمالُ الثاني مع اقتناءِ الأَوَّل الفَاعِلِ خلافًا للفرَّاء فإِنَّهُ لا يجوزُ إِعمالُ الثاني عندَ اقتضاءِ الأَوَّلِ الفَاعِلِ؛ لأَنَّهُ يلزمُ على تقديرِ إِعماله[1]، أَمَّا الإِضمارُ قبلَ الذكرِ كَمَا هو رأي أَهلِ البصرةِ أَو حذفِ الفَاعِلِ كمَا رأي الكسائيِّ بلْ يجبُ عندَهُ إِعمالُ الأَوَّلِ فإِنَّ اقتضى الثاني الفَاعِلَ اضمرتْهُ نحوُ: (ضربَنِي وأَكرماني الزيدانِ)[2]، وإِن اقتضى المفعولُ حذفتَهُ، نحوُ: (ضربَنِي وضَرَبْتُ الزيدانِ) أَو أَضمرتَهُ، نحوُ: (ضربَنِي وجزيتُهُمَا الزيدانِ)، ثُمَّ قالوا فهذهِ الروايةُ غيرُ مشهورةٍ عَن الفرَّاءِ، فإِنَّ

(1) نقل ابن مالك في التسهيل: 177/2 آراء العلماء في ذلك ونقل رأي الفرّاء بقوله: "منع أيضا بعض النحويين تنازع فعلَيْ تعجّب، والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني كقولك ما أحْسَن وأعْقل زيدا، تنصب زيدا بأعقلَ لا بأحْسنَ، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله. وكذلك تقول أحْسنْ به وأعقلْ بزيد بإعمال الثاني ولا تعمل الأول فتقول أحسنْ وأعقل بزيد فلزمك فصل ما لا يجوز فصله ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال أحسنْ وأعقِلْ بزيد، فتكون الباء متعلقة بأحسن وأعقلْ معا، كما يكون عنده فاعل قام وقعد عنده مرفوعا بالفعلين معا، ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال أحسنْ وأعقِلْ بزيد، على أن يكون الأصل أحسنْ به وأعقلْ بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر في الثاني من قوله تعالى: (أسمعْ بهم وأبْصرْ) فإن الثاني مستدلٌّ به على الأول، كما يستدل بالأول على الثاني، إلّا أن الاستدلال بالأوّل على الثاني أكثر من العكس".

(2) ذكر ابن الحاجب في أماليه:359/1 تفصيل ذلك بقوله: "ومذهب البصريين أنهما إذا وجها إلى شيء وجب إذا أعمل أحدهما أن يكون في الآخر ضمير الفاعل على حسب الظاهر المذكور، كقولك: ضرباني وأكرمني الزيدان أو ضربني وأكرماني الزيدان، وإذا وجب ذلك اقتضى أن يكون في أحدهما ههنا ضمير لثلاث الأثافي والديار البلاقع، وهو جمع لا يعقل، وقياسه أن يكون ضميره ضمير جمع المؤنث، أو ضمير الواحدة المؤنثة، فيكون: يرجعن التسليم أو يكشف أو يرجع التسليم أو يكشفن أو ترجع التسليم أو يكشف أو يرجع التسليم أو تكشف. ولم يجيء على واحدة من الأربع".

المشهورَ كمَا قَالَ ابنُ الناظِمِ والرضيِّ[1]، وغيرِهم مِن المُتأخرين: إن جوَّزَ الفرَّاءُ إذا كانَ العامِلانِ رافعيْنِ إعمالَ أَحدِهِمَا كمَا جوَّزَ إعمالَهُمَا، وإن/30ب/ اختلفَا في الرافعِ هو الأَوَّلُ؛ لوجبَ الإضمارَ مُؤخَّرًا، نحوُ: (ضربَنِي وضربتُ زيدًا هو)، وأَمَّا إذا كانَا ناصبيْنِ أَو كَانَ الأَوَّلُ ناصبًا فهو معَ البصريين، فخلافُهُ إنَّما هو فيما إذ كَانَ الأَوَّلُ فقط رافعًا أَو مع رافعيتِهِ الثاني، لكن قالَ ابنُ هشامٍ، والفرَّاءُ يقولُ: إن استوى العامِلانِ في طلبِ المرفوعِ فالعملُ لهُمَا، وإن اختلفا أَضمرتَهُ مُؤخَّرًا تدبَّر[2]، فكأَنَّهُم اطَّلعوا على صحَّةِ الروايةِ الأُولى، وصحةُ أَنَّ الشيخَ هكذا روى عَن الفرَّاءِ وإِلَّا جَازَ أَن يقالَ مَعْنَى كلامِهِ في الكافيةِ جازَ إعمالُ الثاني خلافًا للفرَّاءِ فإنَّهُ يعملُهُمَا أَو يضمرُ بعدَ الظاهرِ وبالجملةِ مذهبُهُ أَيضًا مرجوحٌ؛ لأَنَّهُ يزيِّفُ إعمالَهما امتناعُ تأثيرِ مؤثريْنِ لأَثرٍ واحدٍ، والإضمارُ بعدَ الظاهرِ ما فيْهِ ثنائيةُ التكرارِ، ومذهبُهُ مطلقًا ورودُ الاستعمالِ بخلافِهِ فكانَ خلافُهُ أَيضًا مقتضى في القياسِ فظهرَ أَنَّ الرأيينِ مرجوحانِ لكنَّ الضرورةَ تستدعي اختيارَ أَحدُهُمَا في المرفوعِ السببي والمقصورِ؛ لامتناعِ الإضمارِ فيهما، فمنهم مَن قَالَ: إنَّ حذفَ الفَاعِلِ أَهونُ فذهبَ إليهِ، ومنْهم مَن قَالَ: إنَّ تشريكَ/31/ الرافعينِ أَهونُ، فذهبَ إليه، ومِن ثمَّةَ شاعَ القولُ بجوازِ حذفِ الفَاعِلِ أَو اجتماعِ المؤثِّرينِ على أَثرٍ واحدٍ في بابِ التنازعِ؛ لضرورةٍ تستدعي ذلكَ دونَ غيرِهِ؛ لعدمِهَا فَلا يُقاسُ عليهِ فيكونُ منْهما محذورًا قويًّا يجبُ الاجتنابُ عندَما أَمكنَ –واللهُ الهادي.

(1) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 237/1 .

(2) أَضاف الأَشموني في شرحه للألفية: 457/1 قوله: "وقال الفراء: إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، ولا إضمار، نحو: "يحسن ويسيء ابناكا"؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا، نحو: "ضربني وضربت زيدا هو"، والمعتمد ما عليه البصريون، وهو ما سبق؛ لأن العمدة يمتنع حذفها، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: "ربه رجلا"، وقد سمع أيضا في هذا الباب، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: "ضربوني وضربت قومك"".

References

1. Altawqif ealaa muhimaat altaearifi/ 296, wal klyaat: 1/871
2. Al-Radi's Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib: 1/237
3. Al-Ashbah wa'l-Naza'ir: 3/77, and Al-Mu'jam Al-Mufassal fi Shawahid Al-Arabiya: 6/281.
4. khizanat al'adb: 5/223, wa sharh shawahid al'iidah/9

The approach of Ibn Adam al-Balaki (d. 1237 AH) in his book: Misbah al-Khafia fi explaining the systems of sufficientness and its sources and the reasons for achieving his book with the investigation of Natfa on the matter of conflicting factors

Dunia Mohamed Taher *

Sabah Hussain Muhammed **

Abstract

Our scholars left us a great scientific treasure in all fields of science and knowledge, and we should be proud of them and their heritage, including what they compiled and composed in our blessed Arabic language, part of which was confined to the shelves of private and public libraries for many years, until God - the Most High - sent Efficient people who brought out what they could from that loneliness to the readers - may God reward them on our behalf - so I decided that my study was concerned with one of these manuscript works; In order to produce it as a serviced investigator, it is easy to read in the hands of the readers, and after searching and excavating among the indexes, I chose the manuscript: ((Misbah Al-Khafia fi Sharh Nizam Al Kaffiyeh)) by Sheikh Ibn Adam Al-Balaki, who died in the year (1237 AH)), and after reading it I fell in love with it; The novelty of its subject, and its abundant scientific material.

Key words: Plato, the city, politics, Al-Farabi's, the state**.**

* **PhD student/Department of Arabic Language/Zakho University.**

** **Asst.Prof/Department of Arabic Language/Zakho University.**